التحول الرقمى في منظومة التجارة العابرة للحدود

ورقة العمل رقم 212
يونيو ٢٠٢٠

هذه الورقة البحثية هي إحدى الدراسات التي يعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية في إطار مشروع "التحول الرقمي في مصر"، وهي من تأليف د. خالد دربـــاله، ويتقدم المركز بالشكر والتقدير للحكومة البريطانية على تمويلها.

©2020 المركز المصري للدراسات الاقتصادية. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

الملخص

هذه الورقة هي دراسة ميدانية للتحول الرقمى في منظومة التجارة العابرة للحدود بجمهورية مصر العربية طبقا لاتفاقية تيسير التجارة المصدق عليها في عام ٢٠١٧ (النافذة الواحدة)، بغية وضع إطار منهجي لضمان دقة وكفاءة البيانات والمعلومات المستخرجة من المنظومة. وتهدف الورقة إلى دراسة التحديات والمعوقات بالمنظومة الحالية ووضع بناء هيكلي لآليات الإفراج الجمركي عن الرسائل الواردة والصادرة بما يحقق المستهدف من خفض المدة الزمنية لدورة العملية التجارية لشحنات الصادر والوارد مع ضمان التكامل والترابط بين وحدات الجهاز الإداري للدولة المشاركة في إطار عمل المنظومة ورفع درجة الحوكمة لآليات العمل.

Abstract

This paper is a field study of the digital transformation in the cross-border trade system in Egypt in accordance with the Trade Facilitation Agreement ratified in 2017 (one-stop shop), with a view to setting a methodological framework to ensure the accuracy and efficiency of data and information extracted from the system. It aims to address the challenges and constraints in the current system, and put in place a structure for the mechanisms of customs release of incoming and outgoing shipments in order to reduce the time required for the business cycle of incoming and outgoing shipments while ensuring complementarity and interconnection between units of the state's administrative authorities participating in the framework of the system, and raising the degree of governance of work mechanisms.

أولا: الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى وصف الوضع القائم في آليات العمل الجمركي والفحص الرقابى السابق على الإفراج عن الرسائل الواردة ورسائل الشحنات الصادرة مع تحديد جوانب القصور على عدة مستويات منها القصور في آليات دورات العمل المختلفة والخلل في علاقة التكامل والترابط بين وحدات الجهاز الإداري للدولة المشاركة في أداء هذه المنظومة ثم القصور في آليات التداول البيانى والمعلوماتي بين عناصر المنظومة والذى يستدعي التدخل الفوري لرفع كفاءتها إما على مستوى إعادة هندسة الإجراءات مع ميكنتها أو على مستوى إعادة هيكلة المهام المنوطة بهذه الإجراءات واستحداث أساليب وآليات عمل جديدة تساعد على رفع كفاءة الأداء وضمان انسيابية العمل وسرعة إنجازه ورفع درجة الحوكمه على آليات عمل المنظومة ككل.

وقد روعي في الدراسة الالتزام بالقواعد الدولية المنظمة للعمل الجمركي والصادر بها توصيات من منظمة الجمارك العالمية، مع وضع أطار عمل يهدف في المقام الأول إلى تيسير إجراءات الإفراج الجمركي للصادر والوارد دون الإخلال بالقواعد الإجرائية والتشريعية والقانونية المنظمة للعمل بل ورفع درجة الحوكمة في آلية عمل المنظومة ككل.

وتنتهي الدراسة بوضع إطار تنفيذي شامل لكافة عناصر التحول الرقمى مع تطبيق حالة عملية لإيضاح تأثير خفض زمن الإفراج الجمركي على مؤشري أداء الأعمال والتجارة العابرة للحدود، والمردود الاقتصادى على الدولة والمجتمع التجاري ككل وذلك بميناء الإسكندرية.

ثانيا: منهجية الدراسة

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر قام الباحث بالاعتماد علي المنهجية التالية:

1. تم عقد مجموعة من الاجتماعات والزيارات واللقاءات بهدف دراسة الوضع القائم في كل من منظومة عمل الجمارك المصرية، ومنظومة عمل الرقابة على الصادرات والواردات، ومنظومة عمل الموانئ البحرية وآليات التكامل والترابط بينها، وقد تضمن ذلك:
   - دراسة دورات العمل الإجرائية (الوارد النهائي والصادر النهائي)
   - دراسة القواعد الإجرائية والتشريعية والقانونية المحوكمه لآليات تنفيذ الدورات الإجرائية
   - قواعد البيانات القائمة والتطبيقات الجارية في الجهات الثلاث ومدى إمكانية الاستفادة منها
2. تطبيق النموذج الموحد للتحول الرقمى (الشكل رقم (١)) في دراسة وتصميم منظومة التجارة العابرة للحدود وفق الخطوات التالية:
   1- تحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة وقصيرة المدى.
   2- دراسة الوضع القائم عن طريق تحليل دورات العمل الإجرائية للوارد والصادر والترانزيت واختيار دورة الوارد النهائي والصادر النهائي كنماذج عمل محددة.

3- تحديد أوجه القصور وعناصر الخلل (كما سيتضح بالقسم السادس من هذه الدراسة) وذلك حتى يتثنى لنا وضع التصور المقترح للتطوير على محاور مختلفة.

4- تم تطبيق منهجية Process Development Life Cycle كما يظهر بالشكل رقم (٢) لتطوير وتصميم دورات الإجراءات.

5- تحديد الاحتياجات الفعلية من الأجهزة والمعدات والبرمجيات لتطوير المنظومة (خارج نطاق الدراسة)

6- دراسة الكفاءات البشرية المتوفرة القادرة على تطوير المنظومة مستقبليا (منظور عام)، (خارج نطاق الدراسة)

الشكل رقم ١: منهجية النموذج الموحد للتحول الرقمى

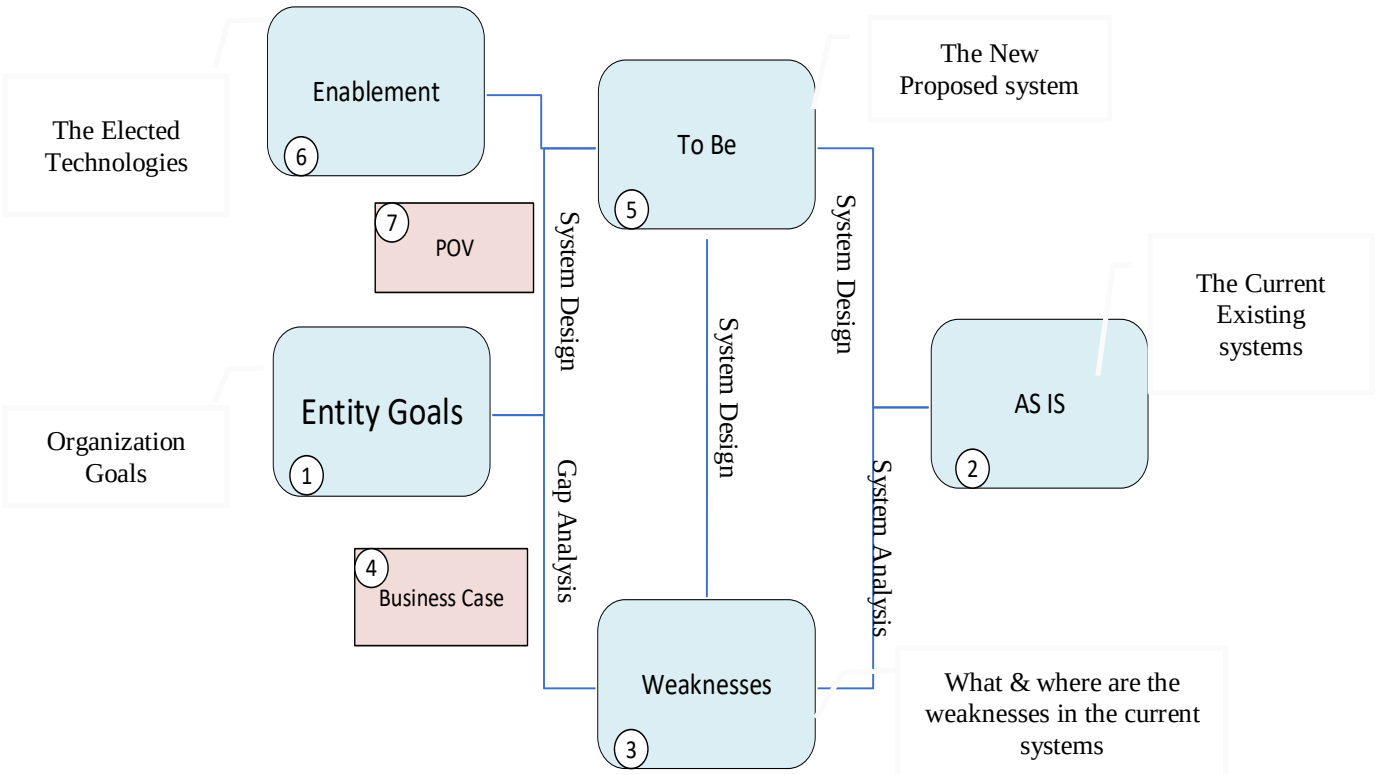

وفيما يلي سيتم شرح منهجية عمل دورة حياة تطور العملية Process Development Life Cycle وهي إحدى منهجيات عمل الجيل الرابع من صناعة المعلومات المستخدمة في دراسة وتطوير إعادة هندسة/ هيكلة الإجراءات كما يظهر بالشكل رقم (٢):

الشكل رقم ٢: منهجية دراسة وتطوير دورة الإجراءات

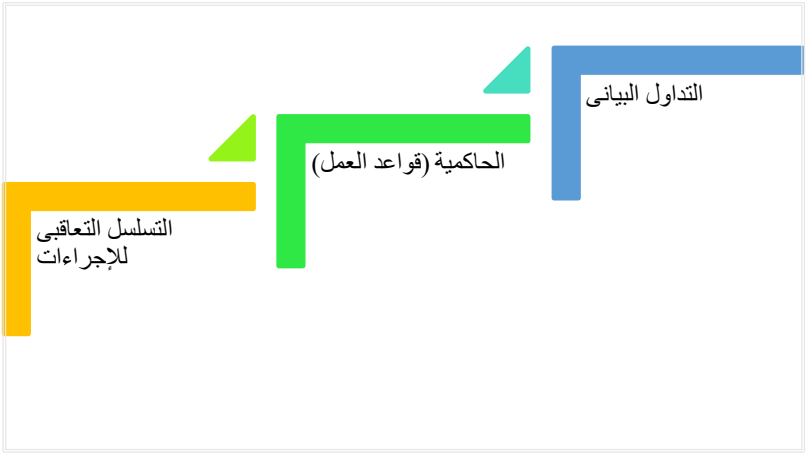

وتبدأ المرحلة الأولى، كما يظهر بالشكل رقم (٢)، من منهجية العمل ببناء النموذج العام لدورة الإجراءات وفق ثلاثة محاور رئيسية:

1- تدفق الإجراءات – وهي دراسة التسلسل التعاقبي للإجراءات بناء" على مجموعة من الأحداث بينها رباط زمني.

2- الحاكمية – وهي مجموعة القواعد التي تحكم عمل كل إجراء سواء على مستوى التسلسل التعاقبي أو آلية عمل المهام داخل الإجراء ذاته.

3- البيانات – وهي تحليل البيانات المتداولة على مستوى دورة الإجراءات أو مستوى المهام المنوطة بكل إجراء، وعليه فإن الجزء الخاص بعرض الوضع القائم سنتطرق فيه لجوانب الخلل في مستويات العمل الثلاث، وهى مستوى الإجراءات ومستوى القواعد المنظمة لتنفيذ هذه الإجراءات ثم البيانات وعناصر تكاملها وترابطها. ثم تنتقل الدراسة لآليات العمل المقترحة طبقا لقواعد التحول الرقمى وآليات تنفيذها وتنتهي إلى تطبيق حالة عملية بميناء الإسكندرية لإيضاح تأثير خفض زمن الإفراج الجمركي على عناصر النشاط الاقتصادى ككل.

ثالثا: مفاهيم عامة

3-1 الفروق الرئيسية بين صناعة المعلومات في جيلها الثالث وصناعة المعلومات للجيل الرابع والمعروف عالميا بـ Industry 4.0.

لا شك في أن صناعة المعلومات مرت بمراحل تطور متعاقبة خصوصا وأن طبيعة التطور التقني في هذه الصناعة متسارعة، وحتى نستطيع إيضاح الفرق بين صناعة المعلومات بوضعها المستخدم في تطوير منظومة النافذة الواحدة

لتيسير التجارة مقارنة بوضعها الحالي، لا بد من شرح الفروق الرئيسية بين صناعة المعلومات في جيلها الثالث وصناعة المعلومات للجيل الرابع **والمعروف عالميا بـ** .Industry 4.0.

ويعتمد **الجيل الثالث** لصناعة تكنولوجيا المعلومات على مجموعة من الآليات المحددة في بناء النموذج المعلوماتى لمؤسسة ما كما هو موضحا بالشكل رقم (٣) – كما يلى:

الشكل رقم ٣: الجيل الثالث من صناعة المعلومات - Industry 3.0

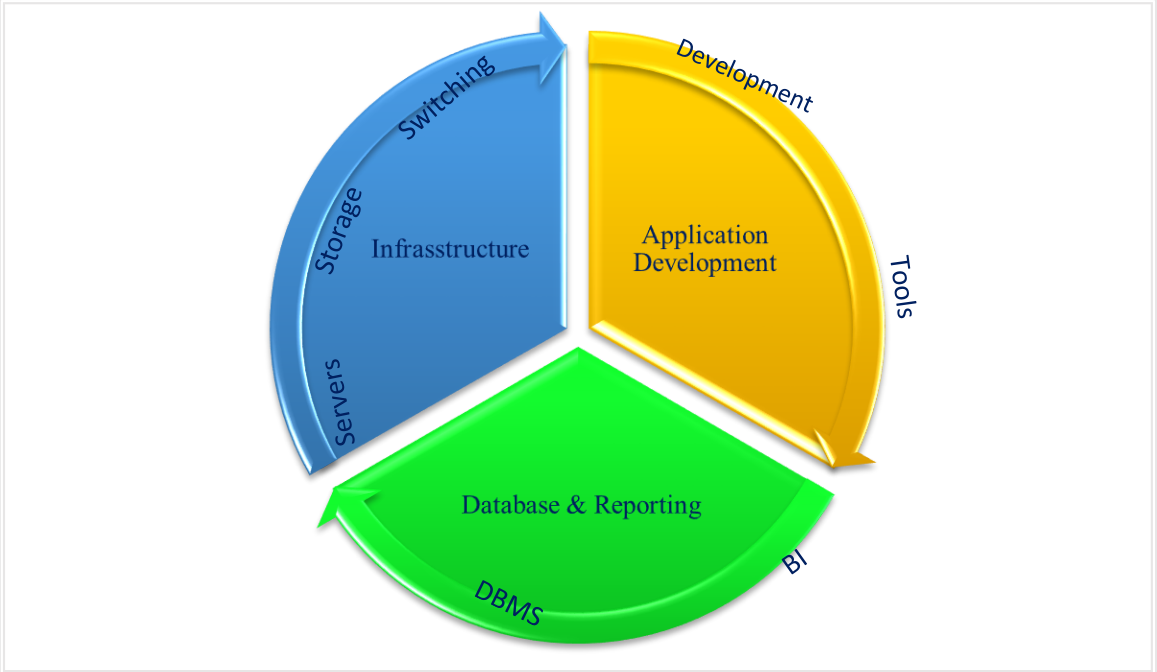

ويتضح من الشكل رقم (٣) أن الجيل الثالث من صناعة المعلومات يعتمد على تطوير منظومة العمل من خلال:

- تطوير مجموعة من التطبيقات
- بناء قاعدة البيانات ومجموعة التقارير
- توفير البنية التحتية اللازمة لإدارة المنظومة

إلا أنه وجد أن هذا الجيل من صناعة المعلومات يهدف في المقام الأول إلى ميكنة آليات عمل المنظومة دون التطرق إلى هيكل أداء المنظومة أو هيكل أداء مهام المنظومة ذاتها وبالتالي لم يضف جديدا لكفاءة أداء المنظومة؛ حيث إنها لازالت تعتمد على دقة تنفيذها من قبل القائمين عليها، فمثلا، لم يستطع تقديم أى حلول لمشاكل تخطيط أداء العمل أو استباق الأحداث ...إلخ.

أما عن الجيل الرابع لتكنولوجيا المعلومات فيعتمد على مجموعة من الآليات المحددة في بناء النموذج المعلوماتى لمؤسسة ما - كما هو موضح بالشكل رقم (٤) التالي:

الشكل رقم ٤: الجيل الرابع من صناعة المعلومات - Industry 4.0

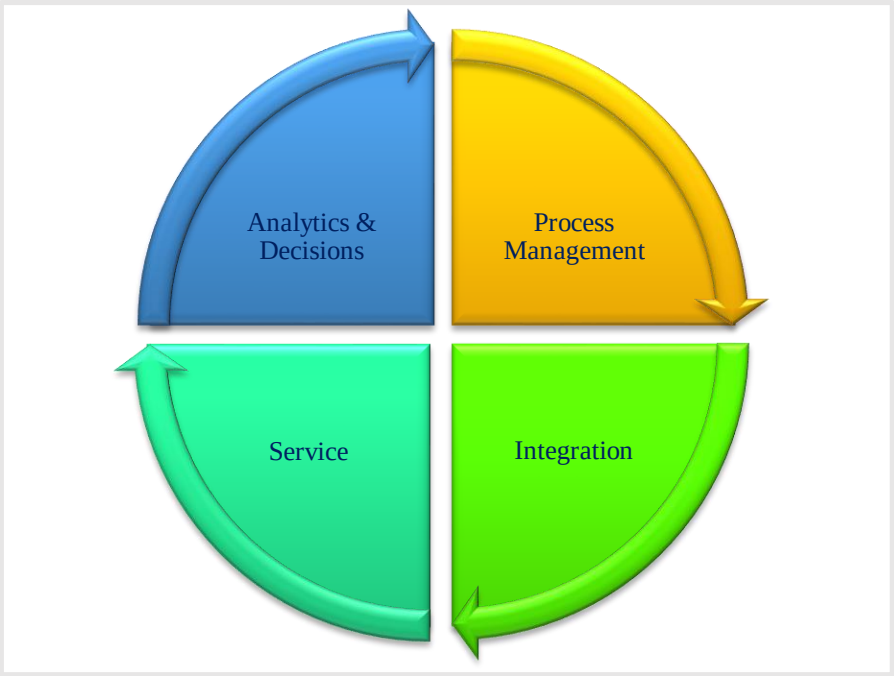

ويتضح من الشكل رقم (٤) أن الجيل الرابع من صناعة المعلومات يعتمد في المقام الأول على عنصرين أساسيين وهما:

1- ميكنة دورة العمل الإجرائية

2- التكامل والترابط بين الأطراف المرتبطة في دورة العمل الإجرائية

لذا، فإن الجيل الرابع يهدف إلى تحويل نظم ودورات العمل الإجرائية إلى نظم استباقية للأحداث ومخططة تعتمد أساسا على دورات عمل مدروسة ومميكنة.

٣-٢ *التجارة العابرة للحدود*

يعد مؤشر التجارة العابرة للحدود من ضمن أهم ثلاثة مؤشرات مؤثرة في مؤشر أداء الأعمال (Doing Business) والذى يصدر بتقرير أداء الأعمال السنوي من البنك الدولي. وهو مؤشر يعكس بالأساس أداء منظومة التجارة العابرة للحدود. ويعتمد مؤشر التجارة العابرة للحدود على دراسة زمن/ تكلفة الإفراج عن الرسائل الاستيرادية والتصديرية وبالتالي فهو معني بدراسة منظومة عمل الموانئ والجمارك والرقابة العامة على الصادرات والواردات وجميع الأجهزة الرقابية الأخرى المشاركة في إجراءات الإفراج مثل الحجر الزراعي والحجر الصحي والحجر البيطري والكشف على المفرقعات ومرفق تنظيم الاتصالات ...إلخ، ومن ثم التكامل والترابط بينها.

وحتى نستطيع تحديد الزمن والتكلفة اللازمة للإفراج النهائي عن الشحنات ينبغي معرفة الزمن والتكلفة الخاصة باستيفاء ما يلى:

1- الزمن والتكلفة الخاصة باستيفاء اشتراطات مراقبة الحدود Border Compliance

2- الزمن والتكلفة الخاصة باستيفاء مستندات الإفراج Documentary compliance

3- الزمن والتكلفة الخاصة بالنقل الداخلي Domestic Transport وإن كان هذا العنصر لا يؤثر في التقييم النهائي للمؤشر لأنه يعتمد على متغيرات عديدة خارجة عن نطاق المؤشر، مثل الطبيعة الجغرافية للدولة وكفاءة الطرق ومدى الازدحام وخلافه.

وقد عرف تقرير البنك الدولي - الشكل رقم (٥) - أن استيفاء اشتراطات الحدود هي المدة الزمنية والتكلفة من وقت شحن البضائع من مخزن المصدر حتى تمام وصولها إلى دولة المستورد شاملا ما يلى:

1- الكشف والفحص والإفراج الجمركي في دولة المستورد أو المصدر (صادر/ وارد)

2- إذا كان الكشف والفحص يتم بواسطة شركات الفحص الخاصة يتم تحديد الزمن والتكلفة.

3- الاشتراطات المطلوب استيفائها بمعرفة ميناء الوارد/ الصادر – مثلا وزن الشحنة قائم بالحاوية هو أحد اشتراطات الموانئ بمصر حتى يتم السماح بخروجها من الميناء.

أما بالنسبة لمستندات الإفراج عن الرسائل (الوارد/الصادر) Documentary Compliance فإنها المدة الزمنية والتكلفة المدفوعة في تغطية العناصر التالية:

1- استيفاء وتقديم كافة المستندات المطلوبة لعمليات الشحن والفحص والإفراج الجمركي شاملا المستندات المطلوبة في ميناء الشحن (ميناء الصادر).

2- استيفاء وتقديم كافة المستندات المطلوبة لعمليات الشحن والفحص والإفراج الجمركي شاملا المستندات المطلوبة في ميناء الشحن (ميناء الترانزيت).

3- استيفاء وتقديم كافة المستندات المطلوبة لعمليات الشحن والفحص والإفراج الجمركي شاملا المستندات المطلوبة في ميناء الشحن (ميناء الوارد).

الشكل رقم ٥: التجارة العابرة للحدود – الإجراءات المؤثرة في حساب الزمن والتكلفة

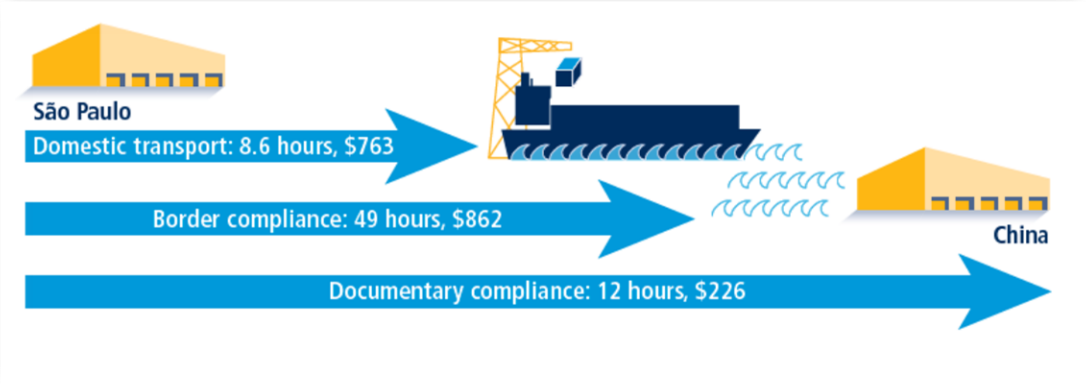

المصدر: تقرير أداء الأعمال، البنك الدولي.

رابعا: أداء منظومة التجارة العابرة للحدود المصرية

بالرجوع إلى مؤشر التجارة العابرة للحدود الوارد في تقرير أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠١٨، احتلت مصر المركز ١٧٠ من أصل ١٩٠ دولة ، وهو ترتيب متدني للغاية ويستلزم تدخل الدولة بجدية لعلاج الخلل في هذه المنظومة والذي أدى إلى هذا التدني؛ حيث صُنفت مصر - طبقا لهذا المؤشر - مع دول الحروب والأزمات، في وقت تعمل فيه الدولة جاهدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في قطاع اللوجستيات وهو أحد القطاعات المعنية بمؤشر التجارة العابرة للحدود.

ونتيجة تباطؤ الدولة في علاج الخلل القائم في منظومة التجارة العابرة للحدود، تدهور مؤشر التجارة العابرة للحدود مرة أخرى في تقرير أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولى لعام ٢٠١٩؛ ليصبح ترتيب مصر ١٧١ من أصل ١٩٠ دولة.

وبمقارنة مصر مع عدد من الدول الإقليمية علي النحو الموضح في الجدول رقم (١) يتضح مدي الخلل في منظومة التجارة العابرة للحدود، حيث أن المدة الزمنية اللازمة للإفراج عن الرسالة الواردة شاملة دورة إجراءات استيفاء اشتراطات مراقبة الحدود ودورة إجراءات استيفاء المستندات في مصر تبلغ ٥٠٥ ساعة (حوالى ٢١ يوم عمل) مقارنة بعدد ١٤ ساعة عمل في تركيا (حوالى ثلثي يوم عمل)؛ وأن تكلفة الإفراج عن الرسالة الواردة شاملة دورة إجراءات استيفاء اشتراطات مراقبة الحدود، ودورة إجراءات استيفاء المستندات في مصر تصل إلى (١٥٥٤ دولار أمريكي) في حين أنها تساوي (١٢٦ دولار أمريكي) لنفس الرسالة في تركيا. مع العلم أن هذه التكلفة لا تأخذ في اعتباراتها أي رسوم (التعرفة) جمركية على الإطلاق.

الجدول رقم ١: ترتيب بعض الدول الإقليمية في مؤشر التجارة العابرة للحدود شاملا الزمن والتكلفة اللازمة للإجراءات

الدولة	الترتيب	زمن تنفيذ إجراءات الإفراج (تصدير) بالساعة	تكلفة إجراءات الإفراج (التصدير) $	زمن تنفيذ إجراءات الإفراج (استيراد) بالساعة	تكلفة إجراءات الإفراج (استيراد) $
الإمارات	98	33	640	66	971
تركيا	42	20	413	14	126
المغرب	62	37	263	91	344
مصر	١٧١	١٣٦	٣٥٨	٥٠٥	١٥٥٤

المصدر: تقرير أداء الأعمال، البنك الدولي ٢٠١٩.

ومما سبق يتضح لنا ما يلى:

1- أن آخر تقريرين للبنك الدولي يوضحان مدى تدهور الموقف الحالي لهذه المنظومة في مصر مما ينذر بعواقب وخيمة على قطاعات استثمارية عديدة أهمها قطاع اللوجستيات.

2- أن أرقام مصر خاصة من حيث زمن الإفراج عن الرسائل الوارد متدنية للغاية – ولابد من علاج الخلل في هذه الإجراءات بشكل سريع حتى لا يتدهور المؤشر أكثر من ذلك لما لذلك من أثار سلبية جدا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات استثمارية عديدة.

3- أنه طبقا لاتفاقية تيسير التجارة الموقعة بموجب القرار الرئاسي رقم ١١٩ لعام ٢٠١٧، وطبقا للبند رقم ٧ والخاص بإجراءات الإفراج عن البضائع، والبند رقم ١٠ والخاص بالبنية التحتية المرتبطة بالتصدير والاستيراد والترانزيت، فإن واقع الحال يشير إلى أن مصر لم تستطع حتى تاريخ كتابة هذا البحث تحقيق أي من متطلبات هذين البندين حتى الآن.

ومن هنا كانت الحاجة الماسة والعاجلة إلى دراسة وضع تطبيق منظومة التجارة العابرة للحدود في مصر، وهذا ما سوف يقوم بتغطيته هذا البحث؛ حيث سيتم التطرق إلى الأهداف الاستراتيجية المطلوب تحقيقها لمنظومة التجارة العابرة للحدود، وأوجه القصور، وعناصر الخلل في الوضع القائم في مصر، ثم وضع تصور هيكلي للمنظومة المطلوب تطبيقها لتتماشى مع المتطلبات والمعايير الدولية سواء ما يصدر عن البنك الدولي أو منظمة التجارة العالمية خاصة فيما يتعلق بتطبيق شروط والتزامات اتفاقية تيسير التجارة.

خامسا: الاطار المؤسسي والتشريعي الحاكم لمنظومة التجارة العابرة للحدود في مصر

هناك أربعة جهات أساسية منوطة بدراسة وتطبيق منظومة التجارة العابرة للحدود ألا وهي:

- الموانئ المصرية سواء بحرية أم جوية أم برية (وهي تتبع وزارات مختلفة؛ فالموانئ البرية والبحرية تتبع وزارة النقل وإن كانت الموانئ البحرية لها صفة استقلالية في إجراءات الشحن والتفريغ والقرارات التابعة لها، أما الموانئ الجوية فتتبع وزارة الطيران المدني)، ثم
- الجمارك المصرية وهى تابعة لوزارة المالية، ثم
- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وهى هيئة عامة تابعة لوزارة التجارة والصناعة وما يتبعها من جهات فحص طبقا للقرار ١٠٦ وهى الحجر الصحي والحجر الزراعي والحجر البيطري والمعامل المرتبطة بهم، ثم
- الهيئات أو الجهات التي تتدخل في دورة إجراءات الفحص المباشر على الشحنات مثل مرفق تنظيم الاتصالات (فيما يخص أجهزة الاتصالات والمعلومات وخلافه وهو تابع لوزارة الاتصالات)، أو الأمن العام أو مباحث التزييف أو الرقابة على المصنفات كل في مجال تخصصه.

وبذلك تتسم منظومة التجارة العابرة للحدود بتعدد الهياكل التنظيمية والتي لا تتبع هيكل تنظيمي واحد اللهم إلا مجلس الوزراء مع ضعف التنسيق فيما بينها وعدم وجود ما يلزم كل جهة بالانتهاء من مهامها في توقيت محدد ، هو مايزيد من تعقيد عملية تطوير هذه المنظومة .

أما علي مستوي التشريعات فيحكم منظومة التجارة العابرة للحدود مجموعة من التشريعات الموضحة في الجدول (٢):

الجدول ٢: التشريعات الحاكمة لمنظومة التجارة العابرة للحدود في مصر

التشريع	المضمون	الجهة المختصة بتنفيذ التشريع
قرار جمهوري ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠	يشمل ضم المحاجر (الزراعي والصحى والبيطرى) تحت إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات)	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
قانون الجمارك ٩٥ لسنة ٢٠٠٥ – تم تعديله بقانون الجمارك الجديد لسنة ٢٠٢٠	خاص بالتشريعات الجمركية	الجمارك المصرية
التعريفة الجمركية الموحدة	التبويب العالمى الموحد لكل البنود الجمركية وتسعير قيمة الضريبة على البند	الجمارك المصرية
التذييلات الجمركية وعددها وقت الدراسة ٢٨٨٢ والصادرة من جميع الجهات الحكومية– وهى قابلة للزيادة بإستمرار وتبعا "لمقتضيات الظروف".	وهى كافة القرارات والمنشورات الوزارية والاتفاقيات الدولية المنظمة لحركة دخول وخروج البضائع من الجمارك المصرية ولابد من تطبيقها عند كل عملية إفراج جمركى على البضائع	الجمارك المصرية

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قانون الجمارك الجديد قد تضمن عددا من التعديلات الهامة التي ستسهم إيجابيا في تطبيق منظومة النافذة الواحدة المقترحة، ومن إبرز تلك التعديلات ما يتعلق باستخدام الوسائل الإليكترونية فى تداول البيانات الجمركية، وميكنة المنظومة، إضافة إلى استحداث نُظم الإفراج المختلفة مثل المراجعة اللاحقة والتخليص المسبق.

سادساً: القواعد الحاكمة في التصميم العام لمنظومة النافذة الواحدة

هى مجموعة من القواعد العامة التي تحكم آليات تصميم الدورات الإجرائية لمشروع النافذة الواحدة لتيسير التجارة وقد تم استنباط هذه القواعد الحاكمة من ٣ محاور أساسية، المحور الأول هو محور الجيل الرابع من صناعة المعلومات، والثانى هو الاحتياجات الخاصة ببيئة العمل المصرية ومنها على سبيل المثال مكافحة الفساد، أما المحور الثالث فهو محور المنظمات الدولية وضرورة التوافق مع معايير WCO. وتضم تلك القواعد الحاكمة ما يلي:

1- الفصل الكامل للعلاقة بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة.
2- التحول الرقمي في المعاملات المالية – تفعيل آليات الدفع الإلكتروني.
3- تحويل المنظومة الجمركية والرقابية إلى منظومة عمل مخططة مسبقا.
4- تفعيل الاعتماد على آليات تفاعل الإجراءات المميكنة دون تدخل العنصر البشرى.
5- تحويل المنظومة الجمركية والرقابية إلى منظومات استباقية للأحداث.
6- زيادة معدل الحوكمه في الإجراءات والمستندات المطلوبة.
7- زيادة معدل الشفافية في تكاليف الفحص والكشف والإفراج.
8- التكامل والترابط بين وحدات الجهاز الإداري للدولة المنوطة بالإفراج الجمركي.

9- استحداث وسائل رقمية جديدة لميكنة العمل الميداني.

10- حضور صاحب الشأن أو من ينوب عنه لوحدات الجهاز الإداري للدولة يتم وفق منظومة تخطيط الأعمال المميكنة ووفق جدول الحضور المحدد سلفا.

11- الأخذ في الاعتبار الأبعاد الإقليمية والعالمية.

12- التوافق مع المعايير القياسية العالمية مثل الكود الجمركي الموحد العالمى (HSC) ومعايير المنظمات الدولية مثل ISO - WCO .

13- وأخير، إحداث التوازن بين الجانب الرقابى (الجهات الحكومية) والتيسير في التجارة (القطاع الخاص).

وجدير بالذكر أن القواعد الحاكمة أعلاه تعد جزءا "أصيلا" من النموذج الموحد للتحول الرقمى، إلا أننا لأغراض البحث، قام الباحث بتطويع وإضافة بعض من هذه القواعد لتلائم المبادرات القومية الحالية مثل الشمول المالي ومكافحة الفساد والحد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

سابعا: الأهداف الاستراتيجية طويلة وقصيرة المدى

يهدف هذا الجزء من البحث إلى وضع مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المنوطة بمنظومة التجارة العابرة للحدود في مصر وتطبيقها من خلال النافذة الواحدة للتجارة. وتنقسم الأهداف الاستراتيجية إلى نوعين طبقا للمدى الزمنى المحدد لكل هدف، وذلك على النحو التالي:

1- أهداف طويلة المدى – وهى أهداف يمكن تحقيقها في مدى زمني من ٣-٥ سنوات.

2- أهداف قصيرة المدى – وهي أهداف يمكن تحقيقها في مدى زمني في حدود سنة مالية واحدة.

وفيما يلي سنتناول بالشرح والتدقيق طبيعة الأهداف الاستراتيجية لكل نوع مع اقتراح مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الواجب تحقيقها على المديين القصير والبعيد لتطوير هذه المنظومة بالشكل الذي يظهر في مؤشر أدائها، مع العلم أن مصلحة الجمارك المصرية تمثل عصب منظومة التجارة العابرة للحدود.

١ - الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى

قامت مصلحة الجمارك المصرية بوضع مجموعة من الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى المطلوب تحقيقها خلال الخمس سنوات القادمة والتي تخص منظومة التجارة العابرة للحدود كما يلى:

1. العمل على تيسير التجارة المشروعة.
2. مجابهة التهديدات بهدف منع التجارة غير المشروعة لحماية المجتمع والاقتصاد.
3. تحقيق الشراكة المتكاملة مع المجتمع التجاري والجهات الحكومية ذات الصلة وفقا للمعايير والممارسات الدولية.
4. تحصيل الإيرادات بعدالة وكفاءة وفاعلية.

وبدراسة هذه الأهداف نجد أنها تعد عامة يمكن اعتبارها بمثابة رؤية؛ حيث إنه لا توجد معايير كمية واضحة يمكن قياس تحقيق كل هدف عليها، فمثلا الهدف الأول وهو العمل على تيسير التجارة المشروعة يعد كلاما "مرسلا" لا توجد آلية محددة لقياس كفاءة تحقيقه، بمعنى أنه لا توجد أرقام حالية واضحة للتجارة المشروعة وغير المشروعة في مصر خاصة وأن تعقيد الإجراءات قد يوسع المعني بالتجارة المشروعة وغير المشروعة، فمثلا إذا تم استيراد مواد معينة دون استيفاء الاشتراطات الورقية والموافقات على استيرادها هل هذا يدخل ضمن إطار التجارة المشروعة أم غير المشروعة ؟ وتعريف معنى التجارة المشروعة – من منظور المشرع المصرى – هل هي التجارة الغير مجرمة أى المحظور استيرادها أم المقيد استيرادها ولم تستوف أم عمليات التهريب لأصناف غير محظورة مثل تهريب الملابس وأجهزة المحمول. كما أنه لا يوجد إطار زمني محدد يمكن وضعه لإنجاز هذا الهدف وكذلك باقى الأهداف.

ومن هنا نقترح إعادة صياغة الأهداف الاستراتيجية طويلة وقصيرة المدى للمصلحة لتصبح أكثر تحديدا وتدقيقا وبمعايير كمية يمكن قياس مستوى كفاءة الإنجاز عليها.

وعليه، فإن الباحث يقترح أن تكون الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى على النحو التالي:

1- تطوير منظومة الإفراج الجمركي وتحويلها من آليات عمل (رد الفعل) إلى (استباق الفعل) بهدف منع التجارة غير المشروعة لحماية المجتمع والاقتصاد خلال الثلاث سنوات القادمة.

2- خفض المؤشر العام لنسبة الكشف على الرسائل الواردة والصادرة لتناظر المعدل العالمي في غضون ٣-٥ سنوات.

3- تحسين المؤشر العام للتجارة العابرة للحدود ليصبح من أول ١٠٠ دولة في خلال ٣ سنوات.

وقد يلاحظ القارئ أن جميع الأهداف الاستراتيجية محددة بمدة زمنية قابلة للتطبيق خاصة الهدف الثانى وهو المعني ببناء نموذج إدارة مخاطر وهذا لا يمكن تحقيقه – طبقا للمؤشرات العالمية – إلا بعد ثلاث إلى خمس سنوات من تاريخ تطبيقه، وهو نفسه أحد متطلبات اتفاقية تيسير التجارة في البند السابع.

٢ ـ الأهداف قصيرة المدى

كما أشرنا من قبل، هي الأهداف القابلة للتحقيق في المدى الزمني القصير وبالتالي لا بد من وضع مقاييس كمية لتحقيقها، وأهمها عنصر الزمن.

والحقيقة أننا لم نستطع الوصول إلى أهداف مصلحة الجمارك قصيرة المدى (موضوعة من قبل المصلحة) لذلك قمنا باقتراح مجموعة من الأهداف قصيرة المدى كعينة لما هو مطلوب تطبيقه بالنسبة لمنظومة التجارة العابرة للحدود، وهي على النحو التالي:

1- تطبيق إقرار البضائع السابق على القدوم وتعميمه على جميع رسائل الوارد والصادر

2- خفض زمن الإفراج للرسائل الواردة ٤٨ ساعة سنويا ولمدة ثلاث سنوات

3- خفض زمن الإفراج للرسائل الصادرة ٢٤ ساعة سنويا ولمدة سنتين

4- تحديد مؤشرات كفاءة الأداء الزمنى لكل دورة إجراءات

5- إدارة العلاقة بين التجار ومصلحة الجمارك الكترونيا

6- إظهار الشفافية بين مقدمي الخدمة والمستفيدين بعرض تكاليف الرسوم والضرائب وخلافه على الرسائل (وارد/صادر) إلكترونيا، وإن اختلفت جهات ذات الولاية المالية.

وقد يلاحظ القارئ أن كافة الأهداف قصيرة المدى وُضعت لتحقيق الأهداف طويلة المدى، فمثلا الهدف الأول والخاص بإقرار البضائع السابق على القدوم هو جزء من تحويل المنظومة من آلية رد الفعل إلى آلية استباق الفعل.

ثامنا: الوضــع القائم وأوجه القصور وعناصر الخلل

قام فريق الدراسة الفنية بتحليل الوضع القائم في منظومة الإفراج الجمركي عن الشحنات الواردة نهائي والشحنات الصادرة نهائي وقد وجد ما يلى:

1- جميع دورات العمل تعتمد في المقام الأول على العنصر البشري في تداول البيانات

2- صاحب الشأن هو القائم بتداول البيانات والمعلومات بين الوحدات الجمركية أو بين الوحدة الجمركية وجهات الفحص

3- لايوجد فصل بين صاحب الشأن (طالب الخدمة) ووحدات الجهاز الإداري للدولة (مقدم الخدمة)

4- لاتوجد آليات محددة لإدارة المخاطر وبالتالي يتم الكشف عن الرسائل الواردة والصادرة بنسبة ١٠٠%

5- آلية مراجعة المستندات تتم وفق القواعد التقليدية للمراجعة - الكشف الظاهري - والذي يعتمد في المقام الأول على رؤية وقدرة العنصر البشري القائم بالمراجعة

6- لاتوجد آلية محددة لإثبات ملكية البضائع المجهلة في حالة ما إذا كانت بوليصة الشحن غير معنونه لملكية أحد (To Order)

7- آليات الكشف والفحص الظاهري تعتمد على تواجد صاحب الشأن وتجهيزه للشحنة قبل الفحص

8- لا توجد آلية لاختيار الحاوية تحت الفحص حال الحاويات المتعددة لبوليصة واحدة

9- يعتمد الفحص المعملي على إرسال العينات واستقبال النتائج يدويا، وإن كان هناك محاولات متعددة تقوم بها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات للربط المميكن ولكنها تعتمد في النهاية على ادراج التقرير كمحتوى دون ميكنة المحتوى البيانى للتقرير

10- آلية التثمين تعتمد على بيانات الكشف الواردة من المطابقة أولا، ثم المراجعة التي تقوم بها إدارة التثمين بالجمارك سواء عن طريق الانترنت أو بالخبرة

11- لاتوجد آلية لتخطيط عمل الجمارك من خلال المعرفة المسبقة أو الجدولة لشهادات الإفراج الجمركي

12- لاتوجد آلية حالية لمنع ورود البضائع المحظورة وبالتالي منع التجارة الغير مشروعة

13- لاتوجد آلية مميكنة للدفع الإلكتروني للمصاريف المختلفة المدفوعة عن شهادات الإفراج الجمركي

14- عدم وجود نظام إدارة مخاطر مما أدى إلى طول المدة الزمنية المتوسطة للإفراج الجمركي عن الوارد أو الصادر

15- لا يوجد ربط بياني بين عناصر التعريفة الجمركية والمواصفات القياسية المطبقة عليها وأنواع التحاليل المدرجة للتحقق والمعامل المنوطة بتطبيق التحقق من هذه المواصفات

16- لا توجد أي مستندات تعريفية سابقة على قدوم البضائع تحدد نوعية البضائع القادمة أو طبيعتها أو من يملكها

17- وجود اختلافات في تطبيق النظم الجمركية في الموانئ المختلفة

18- وجود اختلافات غير مبررة وبالدولار في أنظمة التسعير المقدمة من القطاع الخاص لخدمة المتعاملين

19- مقاومة تنفيذ التشريعات ومنها الرئاسية مثل القرار ٢٠٠٠/١٠٦ والقرار ٢٠٠٠/١١٠

ومن هنا يتضح لنا أن طبيعة الهيكلة المطلوبة لعلاج أوجه القصور وعناصر الخلل ليست فقط من أجل تقليل زمن الإفراج الجمركي، ولكن لتحسين مستوى الخدمة المقدمة ورفع درجة الحوكمة على المنظومة ككل. والشكل رقم (٦) التالي يوضح مثالا للمدة الزمنية المتوسطة المستغرقة في دورة الوارد النهائي.

ولذلك كان لا بد من وضع تصميم محكم يؤدى في النهاية إلى خفض الزمن الكلي لدورة الإجراءات الجمركية للإفراج عن البضائع الواردة أو الصادرة وفى نفس الوقت وضع آليات محكمة ترفع من معدل الحوكمة على هذه الدورات الإجرائية.

الشكل رقم ٦: دورة الوارد – الدراسة الزمنية للوضع القائم

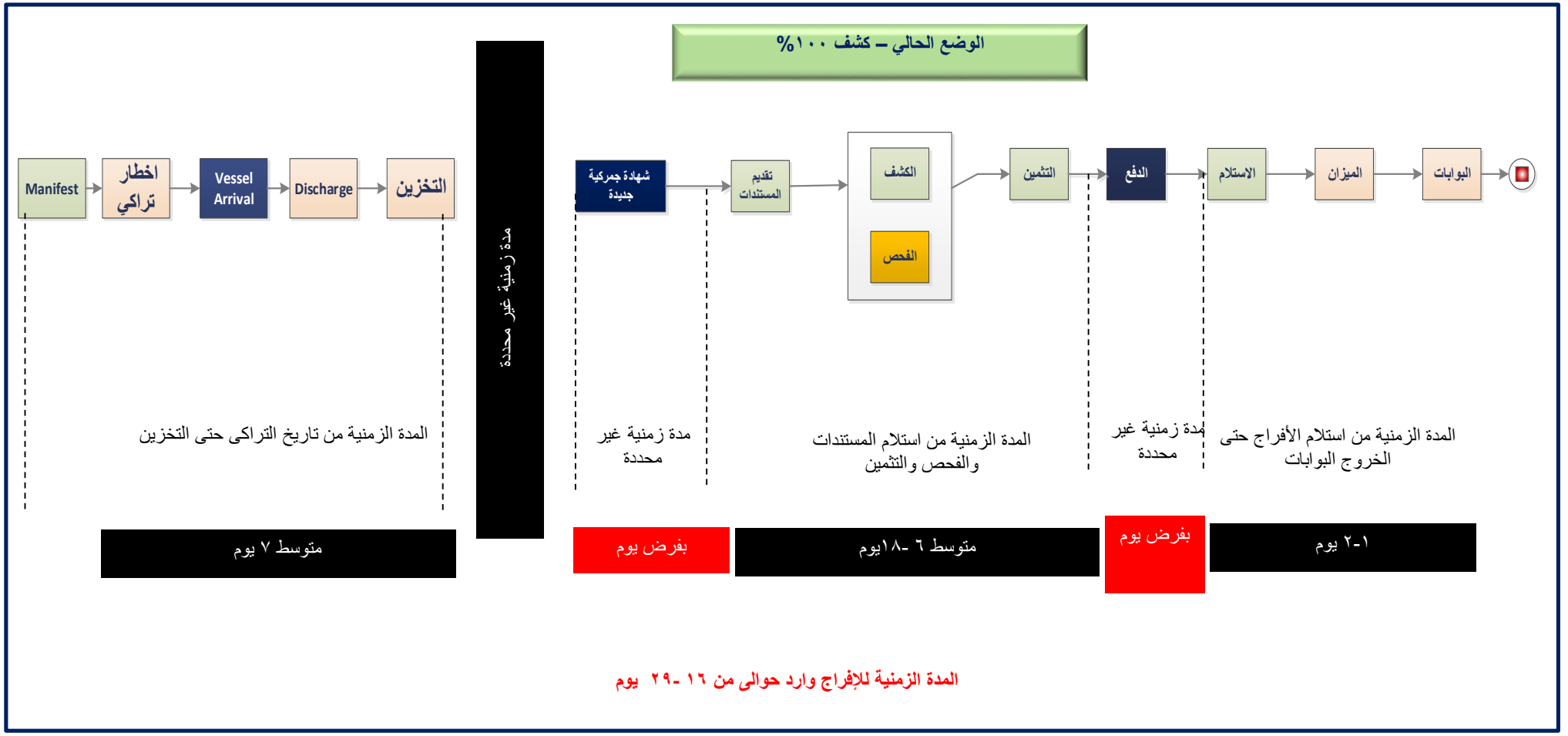

تاسعا: منظومة نافذة التجارة الواحدة – منظور إجرائي/ معلوماتي

٩-١ مفهوم النافذة الواحدة للتجارة

هو نظام عمل يسمح بميكنة العلاقة بين أطراف العملية التجارية من جانب قطاع الأعمال الخاص ووحدات الجهاز الإداري للدولة المنوطة بنفس الغرض من جانب أخر، وذلك عن طريق فصل العلاقة المباشرة بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة وإحلالها ببيئة تكنولوجية حديثة تسمح بتوفير نقطة دخول واحدة للوفاء بجميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور. بالإضافة إلى تقديم عناصر البيانات الفردية مرة واحدة. والشكل التالى (٧) يوضح مفهوم النافذة الواحدة لتيسير التجارة ومراحل التطوير الاستراتيجي لهذه المنظومة حيث إنها تهدف إلى ميكنة العلاقة بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة في الاتجاهين.

ولكي نصل إلى تحقيق مفهوم النافذة الواحدة لتيسير التجارة يجب تحديد ما يلى:

الشكل رقم ٧: النافذة الواحدة لتيسير التجارة

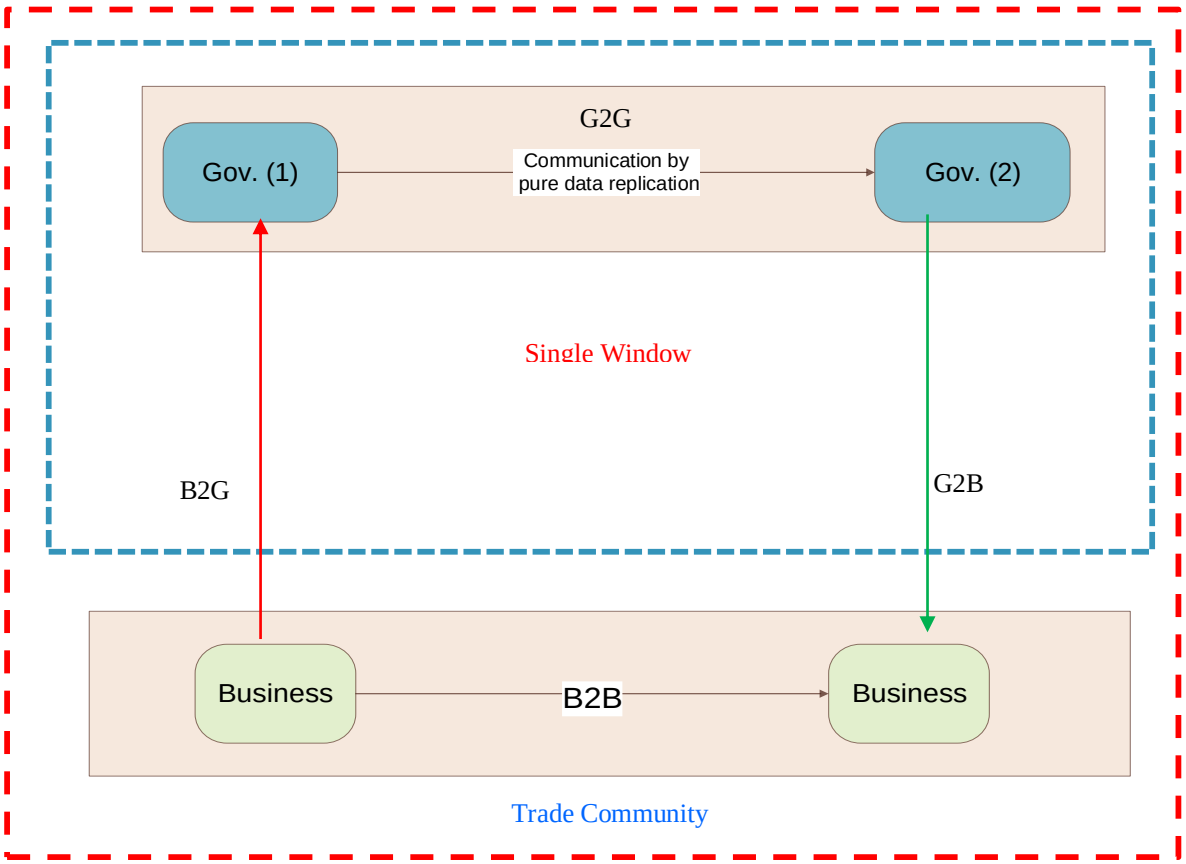

- الأطراف المعنية بالتجارة والنقل واللوجستيات
- المعلومات والوثائق الموحدة التي سوف يتم استخدامها من خلال نقطة دخول واحدة
- الوفاء بجميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور
- ينبغي تقديم عناصر البيانات الإلكترونية مرة واحدة فقط

ولتحقيق هذا الهدف، قام فريق البحث والدراسة بتحليل الدورات الإجرائية للوارد النهائي والصادر النهائي للوقوف على كيفية بناء منظومة النافذة الواحدة لتيسير التجارة من خلال منظورين رئيسيين وهما:

1- المنظور الإجرائي – وهو إعادة هندسة (أو هيكلة) الإجراءات التنظيمية المتبعة في تنفيذ عمليات الإفراج الجمركي عن رسائل الوارد والصادر وما يستتبعها من تطبيق الجوانب التشريعية والتنظيمية للعمل.

2- المنظور المعلوماتى – وهو إعادة هيكلة البيانات واستحداث آليات استحواذ على البيانات جديدة تساعد في توفير كم من المعلومات يستخدم في تطوير الأداء.

٩-٢ *التصميم المقترح للنافذة الواحدة للتجارة – نظرة عامة*

اعتمد التصميم المقترح للنافذة الواحدة للتجارة على ثلاثة محاور رئيسية (الشكل رقم (٨)):

الشكل رقم ٨: التصميم المقترح للنافذة الواحدة للتجارة

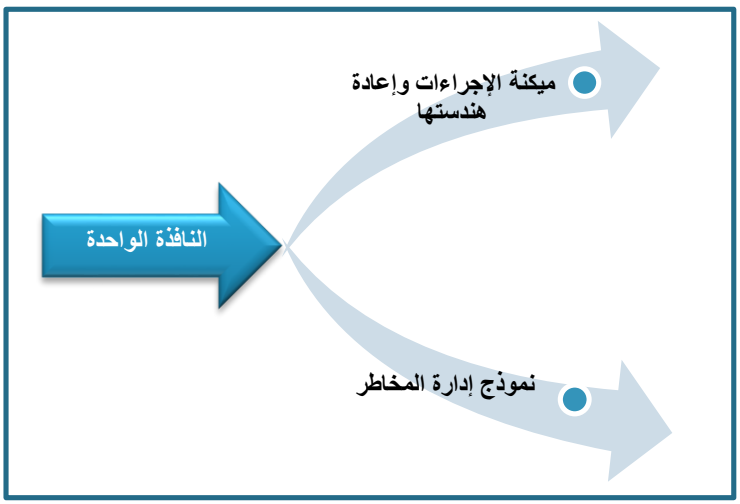

- المحور الأول – ميكنة إجراءات العمل القائمة - بين الأطراف المرتبطة - بعد إعادة هندستها/هيكلتها إذا استلزم الأمر وبالتالي خفض المؤشر الزمني العام لدورة إجراءات الوارد/الصادر.
- المحور الثانى – بناء نموذج مخاطر للفحص - بناء على الحجم المعلوماتى المتوفر- بهدف خفض مؤشر الفحص من ١٠٠% وصولا إلى المؤشر العالمي ١٠-١٥%.
- المحور الثالث – البيئة البيانية لمنظومة النافذة الواحدة للتجارة والتي يعتمد عليها كلا من المحورين السابقين.

وفيما يلى سنقوم بعرض المقترح التصميمي للنافذة الواحدة لتيسير التجارة وفق محاور التصميم السابق ذكرها.

المحور الأول – ميكنة إجراءات العمل القائمة

في هذا الجزء من الدراسة سنقوم بعرض المقترح التصميمي للنافذة الواحدة لتيسير التجارة وفق محور ميكنة إجراءات العمل القائمة والمهام المنوطة بها بعد إعادة هندستها أو هيكلتها إذا لزم الأمر – وإن كانت إعادة الهيكلة تهتم في المقام الأول بآلية تنفيذ المهمة داخل دورة العمل.

١ - الدورات الإجرائية - مثال (دورة الوارد نهائي)

ونعني بها إجراءات الوارد بأنواعها المختلفة سواء كانت وارد بإفراج نهائي أو وارد تحت التحفظ أو وارد مناطق حرة ..إلخ

بعد دراسة دورة الوارد النهائي وجد ما يلى:

1- تتكون الدورة الإجرائية للوارد من أربعة مهام رئيسية كما في الشكل رقم (٩):

الشكل رقم ٩: الإجراءات الأربعة المكونة لعملية الأفراج الجمركي

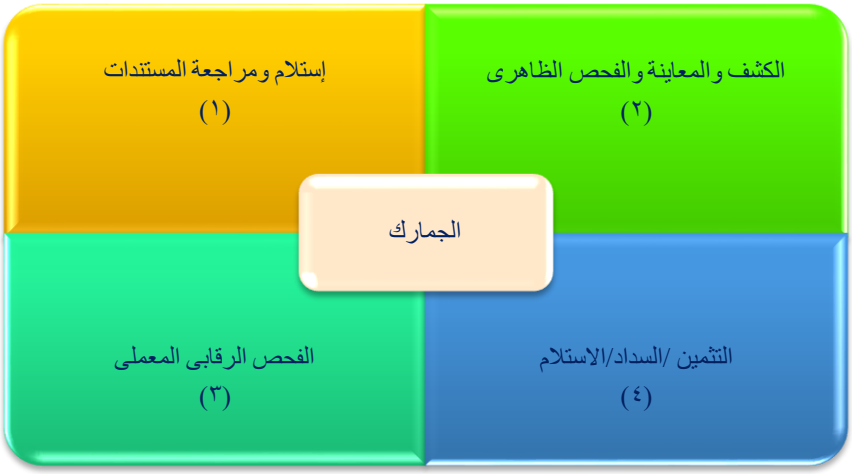

الإجراءات الأربعة كما أشرنا سابقا هي:

- استلام ومراجعة المستندات
- الكشف والمعاينة والفحص الظاهري
- الفحص الرقابي المعملي
- التثمين – السداد – الاستلام النهائي

2- يعتمد الاتصال بين المهام على التتابع المتسلسل بين المهام بترتيبها المشار إليه في الشكل رقم (٩).

بدراسة المكونات الأربعة كمهام إجرائية وجد الآتي:

- أن دورة الإجراءات ملائمة في حالة الإفراج التالي لورود البضاعة، وهي يمكن تنفيذها وفق الوضع القائم دون تغيير في هندسة تسلسل الأحداث بالنسبة للإفراج التالي لورود البضاعة. ولكن

تطبيق الإفراج السابق على قدوم البضاعة يتطلب إعادة هندسة تسلسل بعض المهام. حيث لا بد من إعادة هيكلة كل مكون من المكونات الأربعة وفق قواعد تصميمية جديدة مع استحداث آليات جديدة تساعد في تفعيل هذه المهام بالكيفية المطلوبة. ويستعرض الشكل رقم (١٠) مكونات المهام الأربعة بعد إعادة هيكلتها بالتفصيل وذلك لاستيعاب آلية تطبيق منظومة النافذة الواحدة بوضعها الجديد.

الشكل ١٠: دورة الإجراءات للإفراج السابق على قدوم البضاعة

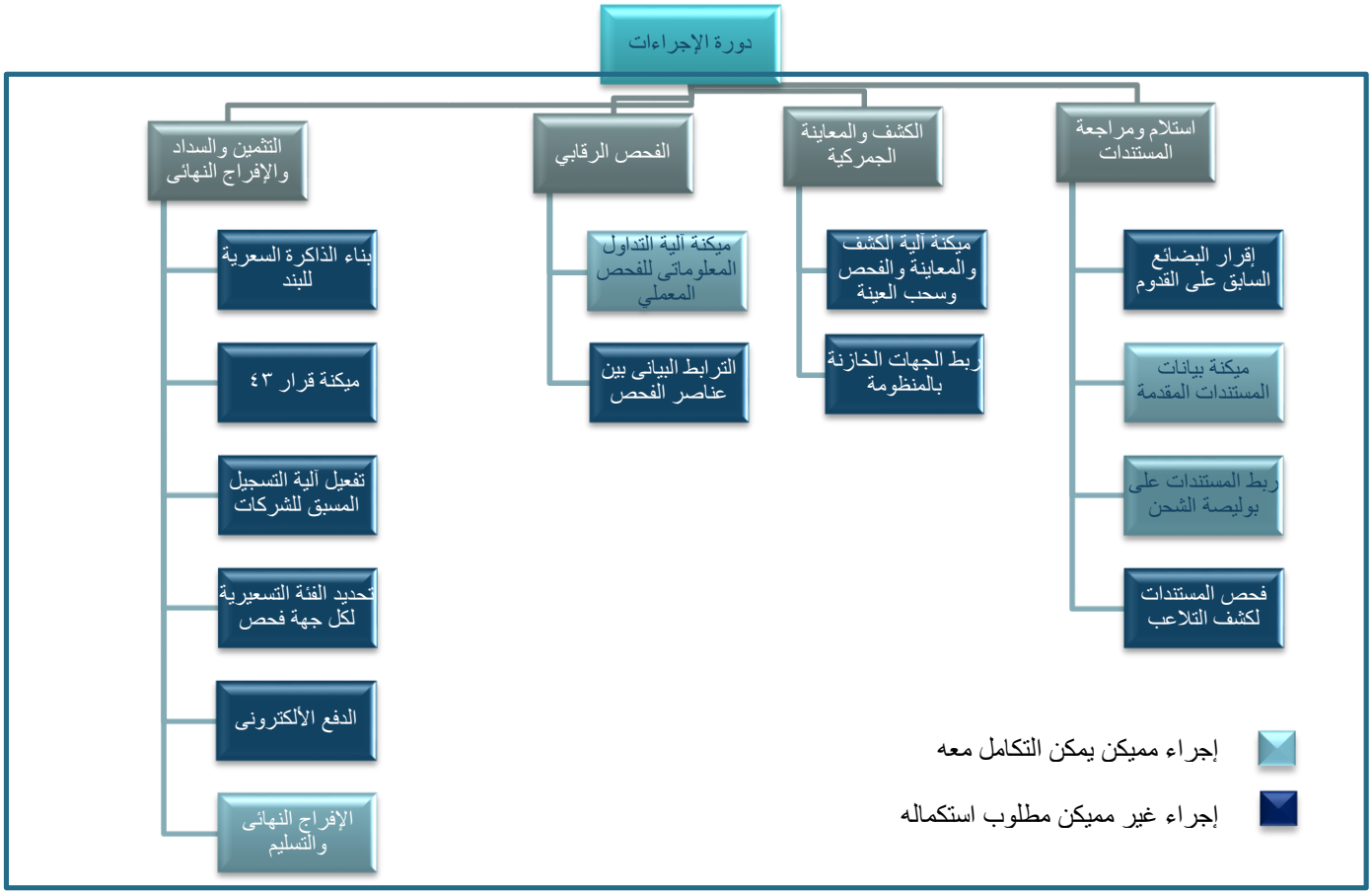

وحتى نستطيع ميكنة منظومة النافذة الواحدة لتيسير التجارة، لا بد من إعادة هيكلة مكونات المهام الأربعة المنوطة بدورة الإجراءات وتفعيل الميكنة عليها بالشكل الذي يؤدى إلى التكامل والترابط بين عناصر المنظومة الإجرائية ككل وهو ما سيكون له عظيم الأثر في النموذج المعلوماتي المستنبط من هذه المنظومة.

وفيما يلي شرح تفصيلي لمكونات المهام الأربعة:

المهمة الأولى - استلام ومراجعة البيانات

وتشمل هذه المهمة استلام جميع عناصر البيانات اللازمة لجميع الأطراف حيث يقوم صاحب الشأن أو من ينوب عنه بإدخال البيانات وارفاق المستندات المطلوبة (بوليصة الشحن، الفاتورة ...إلخ) في شكل إلكتروني ويتم التحقق

من أن الوثائق والمعلومات كاملة وتتوافق مع جميع اللوائح المعمول بها عالميا. وبإعادة هيكلة هذا الإجراء، تم استحداث بعض المهام وفق التسلسل التتابعي التالي:

1- إقرار البضائع السابق على القدوم.

2- ميكنة بيانات الإقرار الجمركي.

3- ربط الإقرار الجمركي ببوليصة الشحن.

4- فحص المستندات لكشف التلاعب.

وفيما يلى نستعرض بالشرح والتحليل كل مهمة على حده:

١ - إقرار البضائع السابق على القدوم (ECD) Egyptian Cargo Declaration

هو إقرار من صاحب الشأن أو ما ينوب عنه بمشمول شحنة قادمة للبلاد أو صادرة من البلاد على حد سواء، ويقوم بادخال البيانات والمستندات المطلوبة عن هذه الشحنة من الجهات المعنية التي تتيح لها اتخاذ الإجراءات المطلوبة لتسريع العملية التجارية.

وتحتوي بيانات هذا الإقرار على جزئين هما:

الجزء الأول: عناصر بيانات الشحنة شاملة بيانات المستورد/المصدر وبيانات محتوى الشحنة

الجزء الثانى: بيانات الشحن

وجدير بالذكر ما يلى:

- هذا الاقرار سيتم ادخاله من خلال المنصة الخاصة بالنافذة الموحدة لتيسير التجارة (single window portal).
- يجب أن يكون صاحب الشأن له صلاحية الدخول على الـ (portal) بعد تسجيل بياناته والتحقق منها وإصدار رقم تعامل خاص به.
- بيانات هذا الإقرار تتيح للجهات المعنية ما يلي:
  - البيانات الخاصة بالمستوردون المحتملون في فترة معينة
  - البيانات الخاصة بأنواع البضائع التي سيتم ادخالها للبلاد قبل شحنها من بلد المنشأ
  - رفض أو قبول العملية قبل وصولها للبلاد
  - التجهيز لاستقبال هذه البضائع بفترة قبل وصولها من جميع الجهات المعنية (هيئة الميناء أو الجمارك أو الجهات الرقابية على الصادرات والواردات)
  - التخطيط المسبق للعملية التجارية بهدف تسريعها

- تحديد المخاطر قبل حدوثها

- عند التأكد من صحة البيانات ومطابقتها بواسطة مراجعي البيانات يقوم النظام بإصدار رقم تعريفي للإقرار(Declaration Identification DID) وارساله لصاحب الشأن.

واستحداث المكون المعلوماتي الخاص بإقرار البضائع السابق على القدوم يساهم في:

- انخفاض تكاليف العملية التجارية
- انخفاض زمن الإفراج الجمركي
- متابعة المعاملات في الوقت الحقيقي
- توليد المعلومات الذكية (business intelligence)
- إدارة المخاطر ومكافحة الغش من أجل تحديد التهديدات المحتملة على الصحة العامة والأمن أو التجارة القانونية قبل وصول البضائع
- يمكن ربطها للتفاعل مع التطبيقات الأخرى مثل نظم إدارة الجمارك أو الجهات الرقابية

٢ ـ ميكنة بيانات الإفراج الجمركي والمستندات المقدمة

لن يقتصر ادخال الإقرار (ECD) على ارفاق مستندات، بل سيتم ميكنة بيانات هذه المستندات الكترونيا حتى يتم التعامل معها قبل استخراج التقارير والمؤشرات من هذه البيانات وتصنف هذه البيانات تحت مجموعات رئيسية هي:

- بيانات المرسل إليه الشحنة (Consignee Details)
- بيانات مصدر الشحنة (Origin Details)
- البيانات الخاصة بتفاصيل الشحنة (Consignment Details)
- بيانات الشحن (Freight Details)
- بيانات التعبئة والتغليف (Packing List)
- بيانات الحاويات إن وجدت (Containers Details)

ويقوم صاحب الشأن (أو من ينوب عنه) بادخال هذه البيانات السابقة ويرفق معها المستندات المطلوبة لاثبات صحة البيانات التي تم ادخالها.

٣ ـ ربط المستندات على بوليصة الشحن

يعتمد هذا المكون المعلوماتى على تكامل العلاقة بين إقرار البضائع السابق على القدوم وبوليصة الشحن من خلال تضمين رقم الإقرار (DID) ضمن بيانات البوليصة ولن يتم قبول أي بوليصة شحن غير متضمنة بيانات الإقرار.

وبموجب إعادة الهيكلة يتم ادراج البيانات الخاصة بالشحن سواء على مستوى بوليصة الشحن أو منافيست الشحن في إقرار البضائع السابق على القدوم في الجزء ٢، أما بيانات المنافيست فيتم ربطها إلكترونيا على بيانات إقرار البضائع السابق على القدوم كما هو موضح بالشكل رقم (١١).

الشكل رقم ١١: علاقة التداول البيانى بين إقرار البضائع وحركة النقل والتخزين

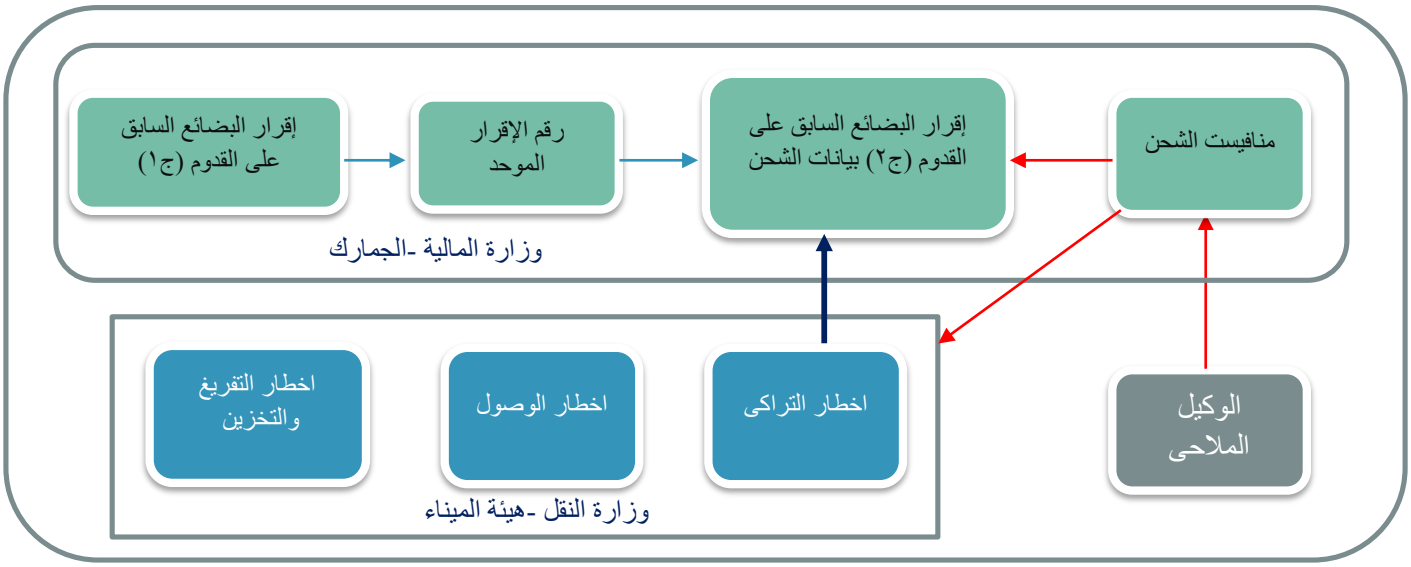

وبالتالي يتم تحقيق التكامل والترابط بين بينات النقل وبيانات الجمارك.

٤- فحص المستندات لكشف التلاعب

عند وصول المنافيست وتفريغ وتخزين الشحنة سيكون على صاحب الشأن تقديم المستندات الأصلية المطلوبة للجمرك حتى يتم التأكد من صحة جميع البيانات الواردة في الإقرار أو بوليصة الشحن وهنا تكون آلية الفحص على مرحلتين:

المرحلة الأولى: فحص الترابط الهيكلي للمستندات مع ما تم تقديمه في الإقرار.

المرحلة الثانية: فحص المستندات ضد التزوير باستخدام نظام التشفير المؤمن للمستندات (سيتم عرض آليته لاحقا) وذلك للدول خارج الاتفاقيات أما الدول داخل الاتفاقيات فسيتم وضع ضوابط إصدار شهادات المنشأ المصرية الالكترونية ووضع ضوابط ربط الغرفة التجارية المصرية مع نظيراتها في دول الاتفاقيات لضمان استلام هذه المستندات إلكترونيا.

المهمة الثانية - الكشف والمعاينة الجمركية

ونعنى بها الكشف والمعاينة الجمركية والفحص الرقابي الظاهري وسحب العينة للفحص المعملي على الشحنات الصادرة والواردة من الخارج والتي تختص به الجمارك داخل الميناء الذي وردت عليه هذه الشحنات بهدف التأكد من:

- مطابقة أنواع البضائع الواردة (البنود الجمركية) في الشحنة للبنود الجمركية الواردة سواء في إقرار البضائع السابقة على القدوم (ECD) أو بوليصة الشحن.
- مطابقة الأعداد والكميات الواردة للبنود للأعداد والكميات الواردة سواء في إقرار البضائع السابقة على القدوم (ECD) أو بوليصة الشحن.
- اثبات أي مخالفة سواء في أنواع البضائع (البنود الجمركية) أو كمياتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة طبقا لنوع المخالفة.

ويعد هذا الإجراء في غاية الأهمية لعملية تثمين هذه الشحنة وحساب التعريفة الجمركية التي ستتم لاحقا.

وتعتبر الآلية التي تتم حاليا للكشف والمعاينة الجمركية آلية يدوية بالأساس لا تصلح للتكامل مع منظومة النافذة الواحدة للتجارة والتي تهدف بالأساس لميكنة الإجراءات مع تحقيق التكامل والترابط بين الأطراف المعنية في المنظومة والحد من تدخل العامل البشري فيها.

الأطراف المعنية في هذا الإجراء هي :

- الجمارك: لإجراء الكشف والمعاينة
- هيئة الرقابة على الصادرات والواردات: لإجراء الكشف الظاهري وسحب عينة لإجراء الكشف المعملي إذا تطلب الأمر ذلك
- الجهة الخازنة: لتجهيز الشحنة التي بحوزتها لإجراء الكشف

ولتحقيق التكامل والترابط بين آلية الكشف والمعاينة الجمركية ومنظومة النافذة الواحدة ككل نقترح الآتي:

١- ميكنة آلية الكشف والمعاينة والفحص وسحب العينة.

٢- ربط الجهات الخازنة بالمنظومة.

يتضح مما سبق أن تحقيق الترابط والتكامل بين الجهات الخازنة ومنظومة النافذة الموحدة ككل مع وجود نظام تخطيط شامل لمواعيد سحب العينة وتخطيط الأشخاص المسئولين عن الكشف والمعاينة الجمركية يعد جزءا أساسيا من تكامل المنظومة وترابطها، وسيسمح ذلك بإعادة هيكلة دورة الإجراءات للكشف والمعاينة الجمركية مع وجود ميكنة شاملة تحد من تدخل العامل البشري وتقوم على أساس التخطيط المسبق للشحنات التى سيتم فحصها والأشخاص الذين سيقومون بعملية الكشف وميكنة عملية الكشف نفسها كما سيتم بالشرح تفصيليا.

١ - ميكنة آلية الكشف والمعاينة والفحص وسحب العينة

تقوم الآلية الحالية للكشف والمعاينة وسحب العينة على أساس يدوي غير مميكن وغير مخطط مسبقا. وتعتمد الآلية المميكنة على الخطوات التالية:

- يتم اخطار الجهة الخازنة بالميعاد المقرر لإجراء الكشف والمعاينة بهدف تجهيز الشحنة المراد فحصها.

- يتم اخطار مندوب الجمارك ومندوب الهيئة العامة للصادرات والواردات إلكترونيا من خلال بيئة مميكنة بالتوجه في الميعاد المحدد لإزالة السيل الجمركي وفتح الحاوية (إذا كانت الشحنة في حاوية) وسحب العينة منها وذلك عن طريق نظام تخطيط شامل للموظفين وميعاد وصول الشحنات وسحب العينات منها.
- يقوم مندوب الجمارك باثبات محضر فتح السيل الجمركي على البيئة التكنولوجية الخاصة به والتأكد من مطابقة البنود الجمركية الواردة داخل الشحنة لما تم إقراره في إقرار البضائع السابق على القدوم (ECD) واثبات أي مخالفة لهذه البنود على الجهاز أو اثبات أي مخالفة أخرى مثل وجود أي جسم غريب أو مواد خطرة أو ممنوعة وردت مع الشحنات.
- وفي نفس الوقت، يقوم مسئول الهيئة الرقابة على الصادرات والواردات بسحب العينة واثبات بياناتها على النظام عن طريق البيئة التكنولوجية الخاصة به.

وبالتالي فإن التصميم المقترح قائم على إعادة هيكلة دورة العمل الخاصة بالكشف والمعاينة وسحب العينة وميكنتها كما يلي:

١- الحد من احتمالية التواطؤ والتلاعب أثناء الكشف والمعاينة الجمركية حيث يتم اختيار الحاوية المراد فحصها من قبل النظام والمندوب المسئول عن الكشف عشوائيا دون تدخل العامل البشري.

٢- وجود نظام تخطيط زمني شامل لمواعيد فحص الشحنات والموظفين المسئولين عن الفحص والكشف للشحنات الواردة.

٣- لم يعد هناك أي حاجة للتعامل الورقي سواء في الاخطار أو في اثبات بيانات الشحنة ومحضر فض السيل الجمركي.

٤- يتم اخطار الجهات الخازنة والمندوبين المسئولين عن الكشف تلقائيا من النظام دون تدخل العامل البشري.

٢ - ربط الجهات الخازنة بمنظومة النافذة الواحدة للتجارة

الجهات الخازنة هي المسئولة عن تخزين البضائع الواردة من الخارج فور وصولها إلى ميناء الوصول. وهي جزء لا يمكن إهماله في منظومة التجارة بصفتها الجهة المسئولة عن تخزين البضائع حتى يتم فحصها ومعاينتها وصدور الإفراج الجمركي عنها سواء كانت هذه البضائع محواة أو غير محواة.

ولذا، تشكل الجهة الخازنة جزءا أساسيا لا غنى عنه خاصة في دورة العمل الخاصة بالكشف والمعاينة الجمركية، أو في دورة العمل الخاصة بالإفراج الجمركي، ولذلك كان من الضروري ربط هذه الجهات بالمنظومة لتحقيق التكامل والترابط المرجو من منظومة النافذة الواحدة.

وبالتالي من الممكن تحقيق هدفين أساسين وهما:

١- التخطيط المسبق للجهة الخازنة نفسها (Inventory Management) وهذا من خلال اخطار الجهة الخازنة بالبضائع القادمة والتي قام أصحاب الشأن بادراجها بإقرار الشحنات السابق على القدوم (ECD) واخطارها بأولوية الشحنات التى تحتاج للفحص أولا حتى يتم تجهيزها والتعامل معها.

٢- يقوم النظام باخطار الجهة الخازنة بتجهيز الشحنة للفحص والمعاينة والميعاد المرتقب لهذا الفحص حتى يتم تجهيزه مسبقا.

مما سبق يتضح أن ربط الجهات الخازنة بمنظومة النافذة الواحدة للتجارة يعزز الترابط والتكامل بين أطراف المنظومة ويتيح نظام تخطيط زمني شامل للشحنات وتخزينها والمواعيد المرتقبة لفحصها مما يعزز من تحقيق الأهداف المرجوة من منظومة النافذة الواحدة للتجارة.

المهمة الثالثة - الفحص الرقابي (وفق القرار ١٠٦ فقط)

بعد دراسة الوضع القائم في آلية الفحص الرقابي ومدى ارتباطها بالعمل الجمركي من جانب ومعامل الفحص من جانب آخر مرورا بتطبيق المواصفات القياسية المصرية أو العالمية على البنود الجمركية الواردة أو المصدرة، وجد أن هذا الإجراء ينقسم إلى المهام الفرعية التالية:

1- ميكنة آلية التداول المعلوماتي للفحص المعملي.

2- الترابط البياني بين عناصر الفحص.

ويتضح من هذه المهام أنها مهام فرعية مستحدثة وإن كانت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات قد قامت بجهد كبير وخلاق لميكنة وتطوير أعمالها إلا انها تطبيقات منفردة (الجيل الثالث)، يمكن البناء عليها ولكنها غير كافية لبناء منظومة متكاملة ومترابطة بين جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة المنوطة بالعملية التجارية ككل.

وفيما يلي سنقوم بالعرض والتحليل لطبيعة عمل الفحص الرقابي والتصميم المزمع تنفيذه لهذا الإجراء على النحو الذي يؤدي إلى بناء منظومة النافذة الواحدة لتيسير التجارة ويحقق أهدافها.

المهمة الفرعية الأولى - ميكنة آلية التداول المعلوماتى للفحص المعملى

شرحنا في الإجراء الثاني (الكشف والمعاينة) التصميم الجديد لآلية سحب العينة من الشحنة وكيف أن النظام سيقوم بتحديد تاريخ وساعة وموقع الشحنة أوتوماتيكيا وارسال هذه البيانات للشخص المسئول عن سحب العينة من جهة الرقابة، والآن سنقوم بعرض آلية التداول المعلوماتي بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وبين المعامل المختلفة التي تقوم بعملية التحقق على المواصفة.

وحتى نستطيع شرح التصميم المقترح، فلا بد من شرح المهمة من الجانب الوظائفي كما يلي:

- يقصد بهذه المهمة الفرعية - الفحص المعملي وإجراء التحاليل اللازمة على الشحنات الواردة أو الصادرة للتأكد من سلامة المنتج ومطابقته للمواصفات والتي تختص برقابتها والإشراف عليها الهيئة العامة

للصادرات والواردات؛ حيث تعتبر هي البوابة الوحيدة لدخول الواردات إلى مصر أو خروج الصادرات منها.

- تقوم الهيئة العامة للصادرات والواردات بسحب العينات اللازمة للفحص وإرسالها إلى المعامل والهيئات المتخصصة وفقا لما تطلبه هذه العينات من تحاليل وفحوصات طبقا لما تقره المواصفة القياسية والتي تقرها هيئة المواصفات والجودة المصرية والمنوطة بإصدار جميع المواصفات المصرية الخاصة بالمنتجات وما تطلبه من فحوصات.
- تقوم المعامل بإجراء التحاليل المقررة حسب المواصفة وإرسال النتائج إلى هيئة الرقابة على الصادرات والواردات لاتخاذ القرار
- من واقع ما سبق، تقوم آلية الفحص الرقابي على ثلاثة محاور رئيسية (الشكل (١٢)) وهي:

- **المواصفات القياسية**

تختص بها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، وتعد المرجع القومي المعتمد والجهة الرسمية الوحيدة فى مصر المنوط بها القيام بجميع أنشطة إعداد وإصدار المواصفات القياسية المصرية

- **الفحص الرقابي**

تختص به الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالرقابة النوعية على الصادرات والواردات من السلع الغذائية والصناعية، وتعمل مع المحاجر الزراعية والبيطرية والصحية. كما تختص أيضا بالفحص الصناعي كمنظومة واحدة متعاونة هدفها الرئيسي والأساسى هو ضمان عدم تسرب منتجات مخالفة للمواصفات القياسية المصرية أو المواصفات العالمية داخل البلاد، فضلا عن ضمان فحص المنتجات المصدرة لتتلائم مع سمعة مصر عالميا.

- **الفحص المعملى**

تختص به معامل وزارة الصحة ووزارة الزراعة وبعض المعامل النوعية الأخرى خاصة التابعة للجهات البحثية، كما توجد معامل تابعة لهيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

الشكل رقم١٢: محاور الفحص الرئيسية

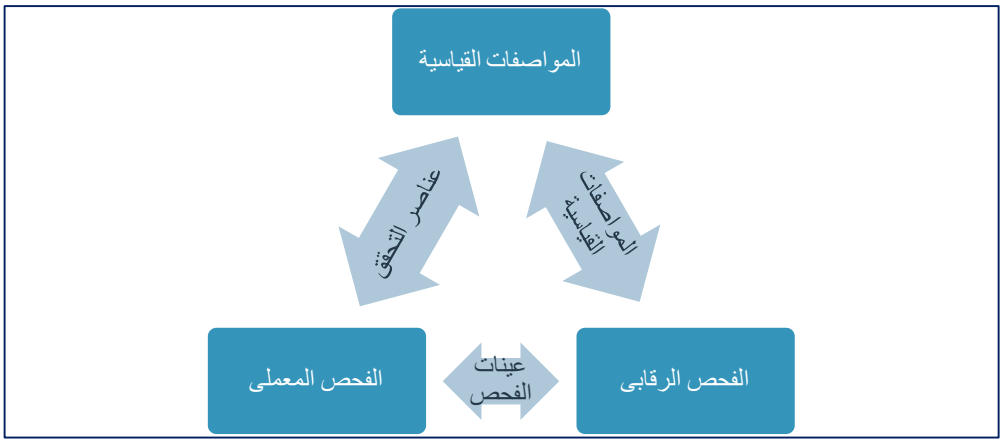

والوضع الحالي في آلية التداول المعلوماتي لا يمكن البناء عليها في منظومة النافذة الواحدة وذلك لعدة أسباب أهمها:

1. أن المنظومة الحالية هى منظومة يدوية بالأساس حتى وإن كان هناك ادخال للبيانات لجزء منها.
2. عدم وجود تدقيق معلوماتي محدد بتوقيع إلكتروني جعل الهيئة تطلب توقيع جهات الفحص فعليا على المستندات المرسلة إلكترونيا.

وبالتالي حتى تكتمل منظومة العمل الرقابي لا بد من الربط البياني الالكتروني لهذه المحاور الثلاثة معا لضمان دقة وكفاءة العمل من جانب ولخفض الزمن الكلي لعملية الفحص من جانب آخر

وقد قامت الهيئة بجهد مشكور لميكنة آلية الربط بين المعامل والهيئة من خلال الإنترنت وإن كان هذا غير مقبول أمنيا فإنه أيضا معني بالمحتوى بشكل عام وليس المفردات البيانية.

ولذلك يتضح ضرورة تصميم دورة عمل جديدة تربط بين الجمارك المصرية والهيئة العامة للصادرات والواردات وبين المعامل المتخصصة التابعة للجهات والوزارات المختلفة؛ حيث إنها الجهة المنوطة بالفحص وإجراء التحاليل اللازمة للشحنات والبضائع الواردة من الخارج، كما يلي:

- ***المرحلة السابقة لوصول الشحنة:***

- في مرحلة ادخال الإقرار المسبق على الشحنات الواردة (ECD) يتم ادخال بيانات الشحنة السابقة على القدوم والبنود الجمركية الواردة عليها (HS Codes)
- يتم اخطار جميع الجهات ببيانات الشحنة وميعاد وصولها المرتقب وفقا لبيانات الإقرار السابق على القدوم (ECD) حتى يمكن تخطيط العمل مسبقا.

- **بعد وصول الشحنة واتخاذ إجراءات الإفراج الجمركي:**

- يتم اخطار الجهة الخازنة بتجهيز الشحنة، ويتم اخطار مندوب الجمارك ومندوب الهيئة العامة للصادرات والواردات بالتوجه في الميعاد المحدد لإزالة السيل الجمركي وفتح الحاوية (إذا كانت

البضائع محواة) وسحب العينة منها ويتم هذا الاخطار إلكترونيا من النظام عن طريق نظام تخطيط شامل للموظفين وميعاد وصول الشحنات وسحب العينات منها، ويتم عمل ما يلي:

- يقوم مسئول الهيئة بسحب العينة واثبات بياناتها على النظام عن طريق البيئة التكنولوجية المتوفرة لديه.
- تقوم الهيئة العامة للصادرات والواردات باستكمال بيانات العينة اللازمة للفحص وإصدار الرقم الكودي الخاص بالشحنة وبيانات المعمل (المعامل) المختصة.
- يقوم النظام تلقائيا باخطار المعمل المختص بفحص العينة الخاصة بالشحنة.
- عند وصول العينة للمعمل المختص يقوم المعمل باثبات استلام العينة على النظام عن طريق قراءة الباركود الخاص بالعينة.
- يقوم المعمل بالفحص اللازم للعينة وفقا لما يتم تحديده من النظام من حيث التحاليل المطلوبة للبند الجمركي الخاص بهذه الشحنة المرسلة للفحص.
- يقوم المعمل المختص بعمل تقرير ونتائج الفحص الخاصة بالعينة ثم ادخال هذه النتائج واثباتها على النظام.
- يقوم مدير المعمل بعد ذلك بمراجعة تقرير الفحص الخاص بالعينة واثبات المراجعة على النظام وذلك باستخدام التوقيع الإلكتروني.
- يقوم النظام تلقائيا بعد مراجعة التقرير بإرسال النتيجة للهيئة العامة للصادرات والواردات.
- يتم تجميع وتجهيز النتائج النهائية لعرض الواردات وإرسال نتيجة العرض إلى الجمارك المصرية عن طريق المنظومة.

ومما سبق يتضح أن التكامل والترابط بين الجهات الرئيسية للفحص الرقابي قد تم من خلال التبادل المعلوماتي بين أطراف المنظومة المختلفة وهو من الأهداف الرئيسية لمنظومة النافذة الواحدة للتجارة (راجع الشكل رقم ١٣)) الذي يبين علاقة التداول البياني بين الجمارك والرقابة ومعامل الفحص.

الشكل رقم ١٣: علاقة التداول البياني بين الجمارك والرقابة ومعامل الفحص

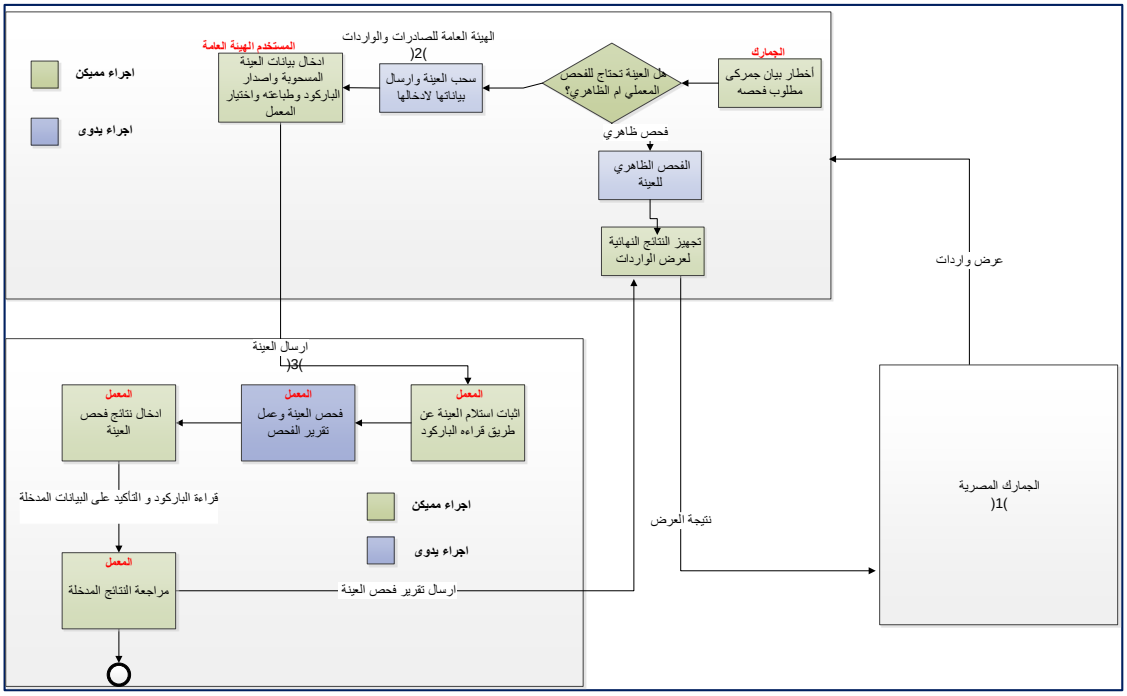

المهمة الفرعية الثانية – الترابط البياني بين عناصر الفحص

ولذلك روعى في التصميم وضع نموذج آلي متكامل من عدة عناصر رئيسية لتكامل هذه المنظومة وترابطها وهي كالآتي:

1. **ربط المواصفات القياسات المصرية بالتحاليل اللازمة بالمعامل المختصة.**
2. **ربط التعريفة الجمركية بالمواصفات القياسية المصرية أو أي مواصفات عالمية أخرى.**
3. **ربط أنواع التحاليل برسوم الفحص**

ويعد هذا البناء البياني هو الأساس الذي تقوم عليه آلية الفحص حتى يتم ربط جهات الفحص مع المنظومة وتحقيق الهدف المرجو من التكامل بين أطراف وعناصر منظومة النافذة الواحدة للتجارة.

١ - ربط المواصفات القياسات المصرية بالتحاليل اللازمة بالمعامل المختصة

إن التكامل والترابط المعلوماتي بين أطراف المنظومة لا يتم إلا بالحد من تدخل العامل البشري، ويعد هذا أيضا من الأهداف الرئيسية المرجوة من منظومة النافذة الواحدة للتجارة. ولذلك تم اقتراح تفعيل الربط بين المواصفات المصرية القياسية، والتي تحتوي على جميع المواصفات اللازم توافرها في المنتج أو السلعة حتى يتم الموافقة على تداولها داخل الأسواق المصرية، وبين التحاليل اللازمة لهذه المنتجات لاثبات مطابقتها لهذه المواصفات وبين المعامل المتخصصة المنوطة بالفحص وإجراء التحاليل اللازمة لهذه المنتجات والموافقة على السماح بدخولها من عدمه. ويتم الربط من خلال تحديد ما يلى:

- تحديد جميع المواصفات المفعلة التي تم إصدارها لفحص البنود الجمركية

- تحديد التحاليل المعملية اللازمة لهذه المواصفات
- تحديد المعامل التي ستقوم بالتحاليل اللازمة
- الربط بين التحاليل والمعامل
- الربط بين أرقام المواصفات القياسية والبنود الجمركية
- الربط بين المواصفات القياسية وأنواع التحاليل

٢ ـ ربط البنود الجمركية بالمواصفات القياسية المصرية أو أي مواصفات عالمية أخرى

ويأتي هذا الربط بهدف تحديد التحاليل والمعامل الخاصة بكل بند جمركي. وهذا الربط البيانى قابل للتحول والتغيير حسب الحالة والوضع المتغير للمنتج وبلد المنشأ.

وبالتالي يقوم النظام تلقائيا بتحويل البنود الجمركية اللازمة لعرض الواردات إلى المعامل المتخصصة مباشرة بوزارة الصحة او الزراعة...الخ لتقوم بعمل الفحوصات اللازمة لهذا المنتج وإرسال النتيجة مباشرة عن طريق النظام.

٣ ـ ربط أنواع التحاليل برسوم الفحص

ويهدف هذا الربط إلى تحديد تكلفة الفحص لكل شهادة جمركية، ومن ثم عمل المقاصة المالية مباشرة لصالح الجهة المنوطة بفحص هذه الشهادة الجمركية.

المهمة الرابعة ـ التثمين والسداد والإفراج النهائي

تعتمد الدورة الإجرائية الحالية للتثمين على الخبرة البشرية بالأساس، حيث تعتمد على معرفة المثمن المسبقة بالبند الجمركي ومتوسط سعره في الفترة الحالية.

ويعد هذا قصورا واضحا في الدورة؛ حيث لا يمكن الاعتماد على الخبرة البشرية وحدها لتحديد القيمة السعرية الحقيقية للبند الجمركي مما يؤثر بالسلب على الرسوم الجمركية المفروضة على الشحنة أو يتيح المجال للتلاعب في قيمتها او التفاوض في شأنها.

ولذلك تم اقتراح خمس مهام رئيسية لتحقيق التكامل والترابط بين آلية التثمين والسداد والإفراج النهائي ومنظومة النافذة الواحدة ككل كما يلي:

1- ميكنة الذاكرة السعرية للبند.
2- ميكنة قرار٤٣.
3- تفعيل آلية التسجيل المسبق للشركات.
4- تحديد الفئة السعرية لكل جهة فحص.

5- الدفع الإلكتروني

6- السداد والإفراج

وسوف نقوم بعرض التصميم المقترح لكل مهمة من هذه المهام الخمس الرئيسية على حده.

١ - بناء الذاكرة السعرية للبند

الذاكرة السعرية للبند الجمركي تهدف إلى الحفظ التراكمي لأسعار البنود التي سيتم تثمينها من خلال الفواتير المدرجة عن البند ورقم الصنف كما جاء بفاتورة المورد وماتم إقراره بالإفراج الجمركي، وبالتالي بناء محتوى للأسعار المستخدمة سابقا بالدائرة الجمركية على مستوى الدوائر الجمركية في مصر، ومن ثم استرجاع محتوى الذاكرة السعرية للبند فور ظهوره بداية من الإقرار السابق على القدوم.

وهو حفظ بياني في المقام الأول وإن كان الجانب المعلوماتي في استرجاعه تتوقف عليه عوامل كثيرة منها رقم البند الجمركي، واسم المستورد، ورقم الصنف... إلخ.

وهذا الإجراء مهم في عملية التثمين لأنه سوف يقلل الوقت والمجهود ويعطي تصور استرشادي واضح ودقيق عن الأسعار المعمول بها بهدف:

- الحد من التدخل البشري في مرحلة التثمين مما يساعد على نجاح منظومة النافذة الواحدة للتجارة.
- ضمان دخول البضائع (البنود الجمركية) بأسعار موحدة مما يساعد على استقرار أسعارها داخل الأسواق المحلية.
- اثبات أي مخالفة في أسعار البضائع (البنود الجمركية) لاتخاذ الإجراءات اللازمة طبقا لنوع المخالفة.

٢ - ميكنة القرار 43

القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٦ بشأن تعديل القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها إلى جمهورية مصر العربية وذلك بهدف حوكمة آلية الاستيراد من خلال التدقيق في المنتجات المصرح لها الدخول إلى الأسواق المصرية – وإن كان هذا القرار في أساسه سليم إلا أن آليات تطبيقه لم تكن على المستوى المأمول منها.

ولذا، تم اقتراح ميكنة القرار ضمن الحل المقترح لمنظومة النافذة الواحدة لما له من أثر كبير في تطوير آليات التثمين والإفراج الجمركي.

ويعد ميكنة القرار 43 لتحقيق هدفين أساسين وهما:

١- تسجيل جميع المصانع والشركات المالكة للعلامة التجارية والتعامل مع مصدر معروف وموثوق منه مطبق عليه جميع اشتراطات القرار.

٢- تطوير العمل بالقرار من خلال حث الشركات المسجلة على تسجيل بيانات قوائم الأسعار الخاصة بها واعتمادها بآليات متفق عليها، وبالتالي الاستفادة من جميع الجهات المسجلة في إرسال وتحديث بيانات منتجاتها مما يساعد في

تطوير وبناء الذاكرة السعرية للبنود الجمركية وميكنة آلية التثمين، ومن ثم خفض معدل النزاعات والتظلمات بين أصحاب الشأن ومصلحة الجمارك.

٣ – *تفعيل آلية التسجيل المسبق للشركات*

بموجب القرار ٤٣ يمكن تحفيز الشركات المصدرة لمصر على تسجيل منتجاتها وقوائم أسعار هذه المنتجات وبالتالي ربط هذه القوائم مع الإفراج الجمركي لميكنة عملية التثمين مباشرة دون تدخل عامل بشري، وإن كان هذا الأمر يختص ببعض السلع الغذائية وكل السلع الصناعية، ففى نفس الوقت لن يتم التطبيق بين ليلة وضحاها حيث إنه لا بد من حوار مع مجتمع الأعمال لضمان آلية التطبيق. ويقوم التصميم على ما يلي:

1- قيام المستورد بتقديم تفويض موثق بالسفارة المصرية لاعتماد أسعار منتج معين أو مصنع معين.

2- يقوم صاحب الشأن المفوض بتسجيل بيانات الشركة الصناعية أو الغذائية بناء على التفويض الممنوح له.

3- يقوم صاحب الشأن المفوض باثبات بيانات قوائم أسعار الشركة المصنعة عن طريق موقع نافذة التجارة الواحدة وبناء على قوائم الأسعار الأساسية الموثقة بالسفارة المصرية وفق آليات التوثيق المعتمدة الجديدة.

4- وفي نفس الوقت، تُرسل نسخة من قوائم الأسعار إلى الغرفة التجارية المصرية باتصال مباشر مع الغرفة التجارية بدولة المنشأ للتأكد من مصداقية قوائم الأسعار.

5- بعد تمام ادخال قوائم الأسعار لا بد من الاعتماد الإلكتروني للغرف التجارية على قوائم الأسعار بأنها مطابقة لما تم إرساله من الغرفة التجارية بدولة المنشاء.

ويوضح الشكل رقم (١٤) آلية تسجيل قوائم الأسعار للشركات المسجلة:

الشكل رقم ١٤: آلية تسجيل قوائم الأسعار للمنتجات الصناعية والغذائية المصنعة

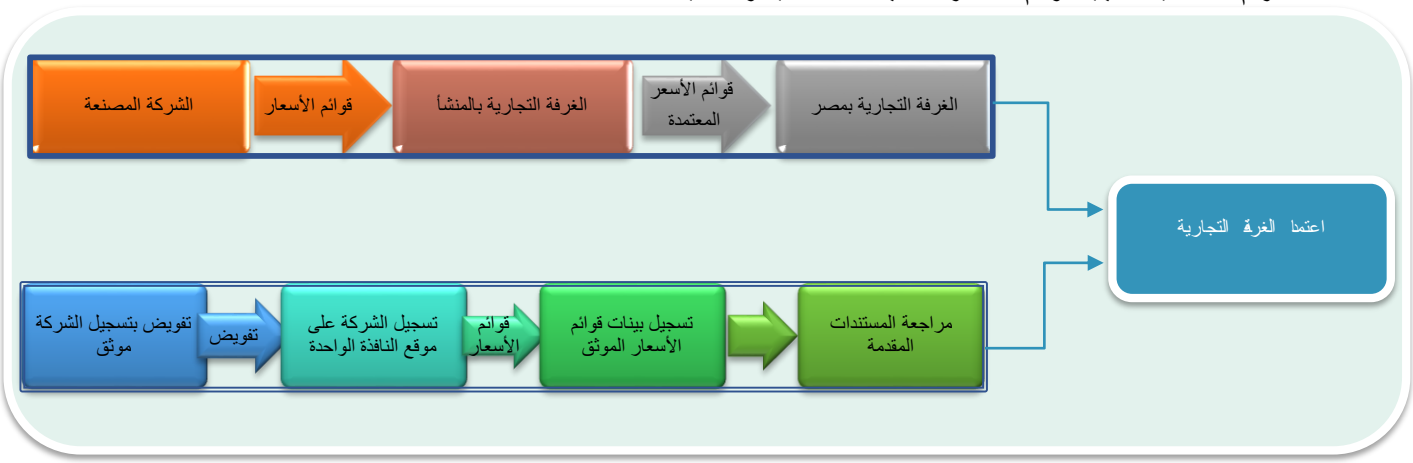

ومما سبق شرحه يتضح ضرورة التشديد على أهمية تفعيل آلية التسجيل المسبق للشركات التي تقوم بتصدير منتجاتها إلى مصر؛ حيث تقوم هذه الشركات بتسجيل بياناتها وعلامتها التجارية وقائمة الأسعار الخاصة بها حتى تعد مرجعا موثوقا في عملية التثمين، وبالتالي ميكنة آلية التسجيل.

مع العلم بأنه يمكن للشركة المسجلة تعديل أو حذف إو إضافة بياناتها أو قائمة المنتجات الخاصة بها وأسعارها بشكل دوري من خلال الموقع الالكتروني للنافذة الواحدة بعد ادخالها لرقم التعامل الخاص بها.

وبعد الانتهاء من عملية تسجيل الشركة تصبح هذه البيانات جزءا من قاعدة البيانات الرئيسية لتتكامل مع الدورة الإجرائية لعملية التثمين، حيث يتم ربط هذه البيانات على النظام لتكون مرجعا أساسيا للمثمن، ويقوم النظام بمقارنة الأسعار المدخلة مسبقا من قبل الشركة وما تم ادخاله من جهة صاحب الشأن لحساب الرسوم الجمركية مباشرة مما يؤثر بالإيجاب على مراقبة عملية التثمين وأحكامها.

ويتضح مما سبق أن الأهداف التالية قد تحققت من خلال ميكنة آلية تسجيل الشركات وربطها بمنظومة التجارة الواحدة وهي كما يلي:

١- عدم الاعتماد على الخبرة المسبقة فقط للمثمن.

٢- وجود مرجع للشركات التي تقوم بتصدير منتجاتها ومعرفة قائمة المنتجات الخاصة بكل شركة والتحقق إذا ما تم مخالفة هذه المنتجات من قبل الشركة.

٣- المساعدة في بناء الذاكرة السعرية للبند الجمركي ومراقبة حركات التغير على السعر في السوق المصرية والعالمية.

٤- بناء نموذج معلوماتي خاص بالبنود الجمركية يمكن تحليله للمساعدة في عمليات اتخاذ القرار.

٥- كشف الخلل أوتوماتيكيا بين ما تم ادخاله من قبل صاحب الشأن وماهو موجود بالذاكرة السعرية للمنتج مما يحقق القيمة العادلة للرسوم الجمركية وفى نفس الوقت يرفع من معدل الحوكمة على المنظومة ككل ويضيف نقطة مضيئة في العلاقة بين مجتمع الأعمال والتجار.

٤ - تحديد الفئة التسعيرية لكل جهة فحص

يعمل النظام المقترح لمنظومة النافذة الواحدة لتيسير التجارة على أساس منع أي تعامل مباشر(قدر الإمكان) بين صاحب الشأن من جهة وبين الجمارك أو الجهات الرقابية والمعامل المتخصصة التابعة لها من جهة أخرى سواء كان هذا التعامل شخصيا أو ماديا.

ولرفع مؤشر الشفافية بين الدولة، ممثلة في مصلحة الجمارك والجهات الرقابية من جانب، وبين مجتمع التجارة من جانب آخر، يعتمد التصميم الموضوع بالإساس على قيام الجهات ذات الولاية على الرسالة الجمركية بالإعلان مسبقا عن طلباتها المالية من فحص معملي وظاهري ومن ثم يستطيع المستورد أو المصدر التعرف مباشرة على ما سيقوم بدفعه فور تقديمه لإقرار البضائع السابق على القدوم.

وهذا يستتبع قيام جهات الفحص بوضع تعريفة التحاليل الخاصة بكل مواصفة قياسية ومن خلال الترابط البيانى بين البنود الجمركية والمواصفات القياسية والتحاليل – كما شرحنا سابقا – تقوم المنظومة بعرض القيمة المالية لرسوم الفحص وكافة الرسوم الأخرى المطلوبة عند إدراج إقرار البضائع السابق على القدوم.

٥-الدفـــع الإلكتروني

من نفس المنطلق الخاص بفصل العلاقة بين طالب الخدمة ومقدم الخدمة، تم وضع التصميم بحيث يكون الدفع الكترونيا عن طريق الموقع الالكتروني الخاص بمنظومة النافذة الواحدة وأن يكون هذا لجميع الخدمات المقدمة لصاحب الشأن من خلال المنظومة بما في ذلك رسوم الفحوصات والتحاليل المطلوبة على البند الجمركي في أي من المعامل المتخصصة.

وقد تم وضع هيكل لمنظومة الدفع الالكتروني لتعمل من خلال الحافظة الالكترونية الخاصة بصاحب الشأن (E-Wallet) حيث يقوم صاحب الشأن بإيداع مبلغ من المال للسحب منه مقابل الخدمات التي تقدم للشحنة مثل الرسوم الجمركية ورسوم المعامل والتحاليل التى ستجرى على البنود الجمركية الواردة في الشحنة.

وبناء على هذا التصميم، يتم معرفة ما يلى:

- التحاليل والفحوصات المطلوبة لتحقق المواصفة على كل بند جمركي.
- ربط كل نوع تحليل أو فحص بالمعمل الذي سيتم إجراء التحاليل فيه.
- تحديد الرسوم المطلوبة من جهات الفحص لإجراء كل تحليل في كل معمل.

وبالتالي عند إقرار صاحب الشأن بالبنود الجمركية التي سيتعامل عليها يقوم النظام بتحديد المواصفات وكذلك التحاليل والفحوصات المطلوبة بالإضافة إلى حساب قيمة الرسوم المطلوبة للفحص مباشرة.

وعند إجراء تحديد القيمة الجمركية (الرسوم الجمركية) بتفعيل الآليات السابق الإشارة إليها بخصوص التثمين، فإن حساب الرسوم الجمركية يتم آليا بدون تدخل عامل بشري.

ويقوم النظام بإصدار طلب دفع رسوم إلكتروني يرسل إلى صاحب الشأن إلكترونيا" ويتم سحب هذه المبالغ من الحافظة الالكترونية الخاصة بصاحب الشأن بعد تأكيد موافقته لحساب جهة ذات الولاية والتسوية في حسابها مباشرة.

ومما سبق يتضح:

1- فصل أي تعامل مادي بين صاحب الشأن وجهات الفحص.

2- رفع درجة الميكنة للمنظومة من خلال ربطها بنظام الدفع الالكتروني لجميع الخدمات.

3- ضمان تحصيل جهات ذات الولاية لكافة الرسوم في حسابها مباشرة دون تدخل عامل بشري.

٦-الإفراج النهائي والتسليم

وهى المهمة المنوطة بميكنة اخطار الإفراج النهائي (SAD) وآلية التسليم، والتصميم المقترح كما يلى:

1- إصدار نموذج الإفراج النهائي في هيئة ملف إلكتروني مذيل بالتوقيع الإلكتروني لموظف الجمرك الذي أصدره.

2- يتم اخطار الجهة الخازنة والموازين والبوابات بهذا الإفراج.

3- يتم اخطار صاحب الشأن والجهة الخازنة بموعد وتاريخ استلام الشحنة والوزن القائم.

4- عند تمام تسليم الشحنة من الجهة الخازنة يتم اخطار الجمارك بالتاريخ والساعة.

5- عند تمام الوزن يتم اخطار الجمارك بالوزن القائم ولا بد أن يكون مطابقا بنسبة حيود متفق عليها بين وزن الشحنة الإجمالى المدرج بالإفراج والوزن القائم من موازين البوابات.

6- عند تمام خروج الشحنة من البوابات يتم اخطار الجمارك بتمام خروج الشحنة.

وجدير بالذكر أن الجهات الخازنة والموازين والبوابات تتبع منظومة هيئة الميناء وبالتالي فهي تمثل آلية التكامل والترابط بين الجمارك والميناء.

ومما سبق يتضح أن العمل على إعادة هيكلة الدورة الإجرائية للتثمين وميكنتها بمنظومة النافذة الواحدة للتجارة يعزز الترابط والتكامل بين أطراف المنظومة ويتيح سهولة وسرعة تنفيذ الإجراء مما يعزز من تحقيق الأهداف المرجوة لمنظومة النافذة الواحدة للتجارة.

المحور الثاني - بناء نموذج مخاطر للفحص

تعمل منظومة المخاطر بالأساس على تحديد العوامل الرئيسية التى قد تتسبب في حدوث مشاكل تؤدي إلى خلل بأي منظومة.

ونظرا لعدم وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالنظم الحالية بالجمارك، وبالطبع عدم وجود ترابط وتكامل بين الأطراف المعنية المختلفة، هناك قصور واضح نتيجة عدم وجود استراتيجية محددة لإدارة المخاطر وآلية فعالة لمراقبتها و العمل عليها.

ولكي نستطيع خفض الزمن الكلي للعملية التجارية، لا بد من وجود نموذج متكامل لإدارة المخاطر لما له من تأثير على حركة التجارة ككل؛ حيث إن هذا النموذج يقوم على تفاعل جميع الأطراف المترابطة بالمنظومة وبالأخص الأطراف والهيئات المعنية بفحص العينات من الشحنات والبضائع الواردة.

لذا كان من الضروري وضع تصور عام لبناء نموذج إدارة مخاطر للحد من الزمن الكلي للفحص وذلك على النحو التالي كما هو واضح بالشكل (١٥):

الشكل رقم ١٥: نموذج المخاطر للفحص

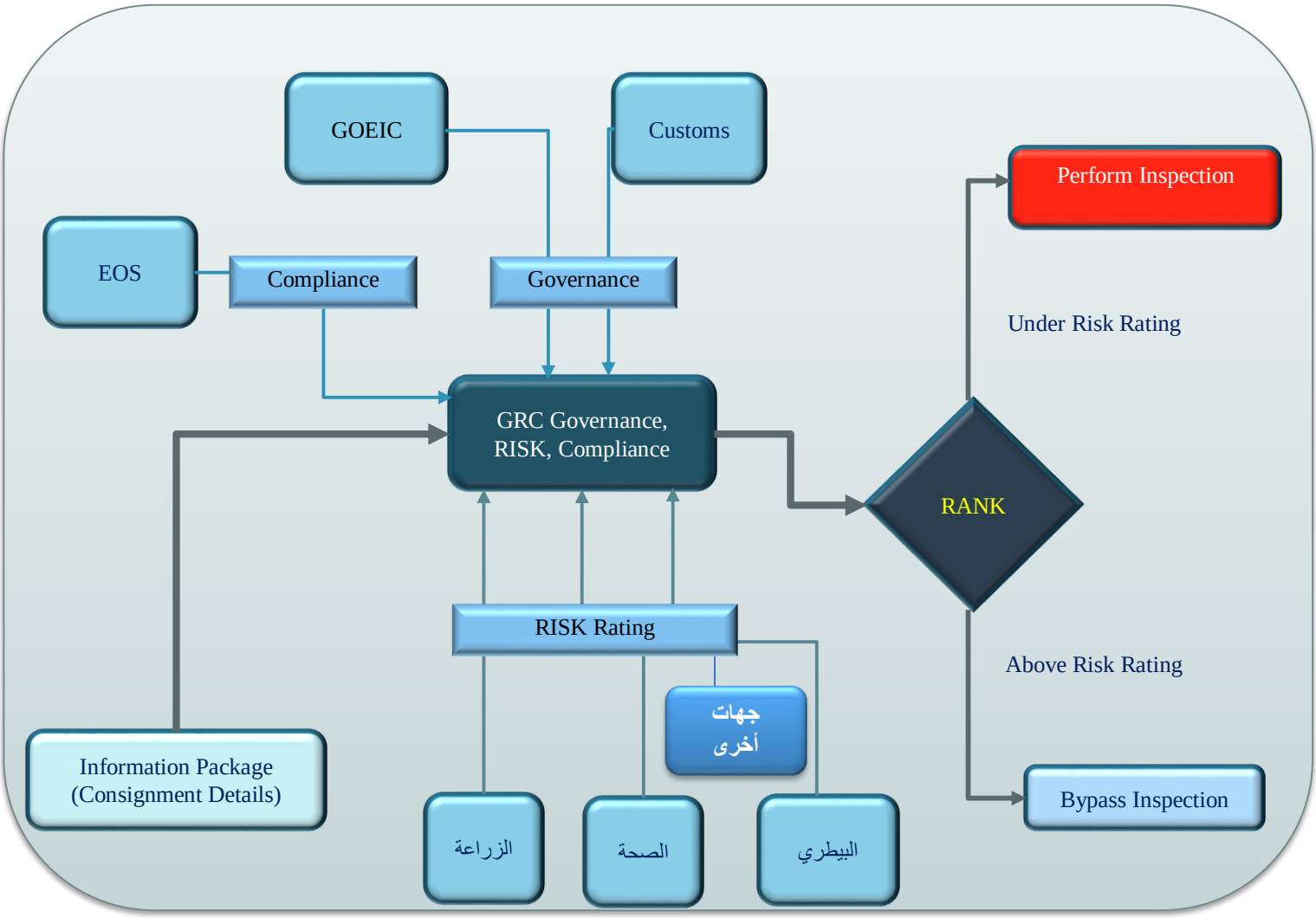

- يتم ادراج البيانات الخاصة بالشحنة (Consignment Details) داخل نموذج إدراة المخاطر.
- تقوم هيئة المواصفات والجودة المصرية بإدراج القواعد الإلزامية بالمواصفات القياسية للبنود الجمركية الخاضعة للفحص.
- تقوم الجمارك المصرية والهيئة العامة للصادرات والواردات بوضع القواعد المنظمة لحركة التجارة والفحص والمعاينة، ومن ثم إدراج هذه القواعد داخل نموذج إدراة المخاطر.
- يقوم نظام إدارة المخاطر بمراقبة جهات الفحص والجهات المسئولة عن القواعد العامة عن طريق وضع التقييم الشامل لدول المنشأ والمنتجات التى يجب السماح لها أو منع دخولها من خلال نظام تقييم المخاطر، على أن تقوم هذه الجهات (الحجر الصحي والبيطري.....الخ) بإدراج هذه الدول والمنتجات داخل نموذج إدارة المخاطر.

- يقوم نظام إدارة المخاطر بالعمل على وضع آلية للحد من هذه المخاطر من خلال نظام التقييم الخاص به (Risk Rating) و ذلك بناء على ما تم ادخاله من معلومات وقواعد من الجهات المنوطة بذلك مثل الحجر الزراعي والبيطري والصحي.
- يقوم نموذج إدارة المخاطر بفحص الشحنة وذلك عن طريق التقييم الخاص بالمستورد، بلد المنشأ والبند الجمركي....إلخ.

ومما سبق يتضح أن نموذج إدارة المخاطر سوف يؤدي إلى الحد من زمن الفحص الكلي، وذلك عن طريق خفض عدد الرسائل التى يتم فحصها أي عكس ما يحدث الآن وهو الفحص الشامل لجميع الرسائل التى تحتاج للفحص.

المحور الثالث ـ البيئة البيانية لمنظومة النافذة الواحدة للتجارة

في هذا الجزء سنقوم بعرض الجانب البياني في منظومة النافذة الواحدة وكيفية تفاعله مع الجانب الإجرائي السابق سرده في هذا الفصل، وتتكون البيئة البيانية لمنظومة النافذة الواحدة مما يلي:

- أولا: قاعدة بيانات البنية الخلفية للمنظومة والتي تحتوي على:

1- البيانات الإشارية للمنظومة

2- البيانات المرجعية للمنظومة – بيانات الجمارك/ بيانات الرقابة/ بيانات النقل

- ثانيا: آلية ربط وتحليل منافيست الوارد والصادر
- ثالثا: آلية ربط وتحديث البيانات المرجعية الخاصة بتكويد الشركات والمستوردين والمصدرين والمتعاملين مع الجمارك والرقابة على الصادرات والواردات
- رابعا: آلية ربط الموافقات الاستيرادية (خاصة للأدوية) بإقرار السابق على القدوم

أولا: قاعدة بيانات البنية الخلفية للمنظومة

من المشكلات الموجودة في الأنظمة الحالية في منظومة التجارة عدم وجود ربط بياني بين الأطراف المعنية بالتجارة. فكل جهة لها قاعدة بيانات منفصلة عن الجهات الأخرى مما أدى إلى تكرار البيان بطريقة مختلفة وعدم الاستفادة من البيانات الموجودة في الجهات الأخرى.

لذلك روعي عند بناء قاعدة البيانات في منظومة التجارة أن تكون قاعدة بيانات واحدة تحقق الترابط والتكامل بين الاطراف المعنية حتي تتحقق أقصى درجات الاستفادة من البيانات الموجودة.

والأطراف المعنية والتي لها حق التعامل على قاعدة البيانات الخلفية هي:

- الجمارك
- هيئة الرقابة علي الصادرات و الواردات وما يتبعها من جهات رقابية أخرى
- هيئة ميناء الإسكندرية أو ما يناظرها كتطبيق أولي.

ولكل جهة من هذه الجهات دور في إدارة مجموعة بيانية مرجعية للمنظومة وذلك حتي يكتمل البناء البياني للمنظومة كما سيتضح لاحقا.

ولتحقيق الترابط بين هذه الجهات تم اتخاذ البند الجمركي وحدة لهذا الربط، كما يتضح في الشكل (١٦) هيكل التكامل البياني الأساسي بين الأطراف المعنية:

- تم ربط البند الجمركي مع المستندات المطلوبة (الجمارك)
- تم ربط البند الجمركي مع القواعد الحاكمة للتعريفة الجمركية (الجمارك)
- تم ربط البند الجمركي على المواصفات القياسية التي يتم تتطبيقها على البند (هيئة الرقابة)
- تم ربط المواصفات القياسية بأنواع التحاليل والفحوصات المطلوبة لتحقيق المواصفة (هيئة الرقابة)
- تم ربط التحاليل بالمعامل التي تجري بها (هيئة الرقابة)
- ربط بوالص الشحن بالبنود الجمركية (عن طريق DID)
- ربط الجهة الخازنة علي بوليصة الشحن بعد وصول الشحنة (هيئة الميناء)

الشكل رقم ١٦: هيكل التكامل البياني الأساسي بين أطراف المنظومة

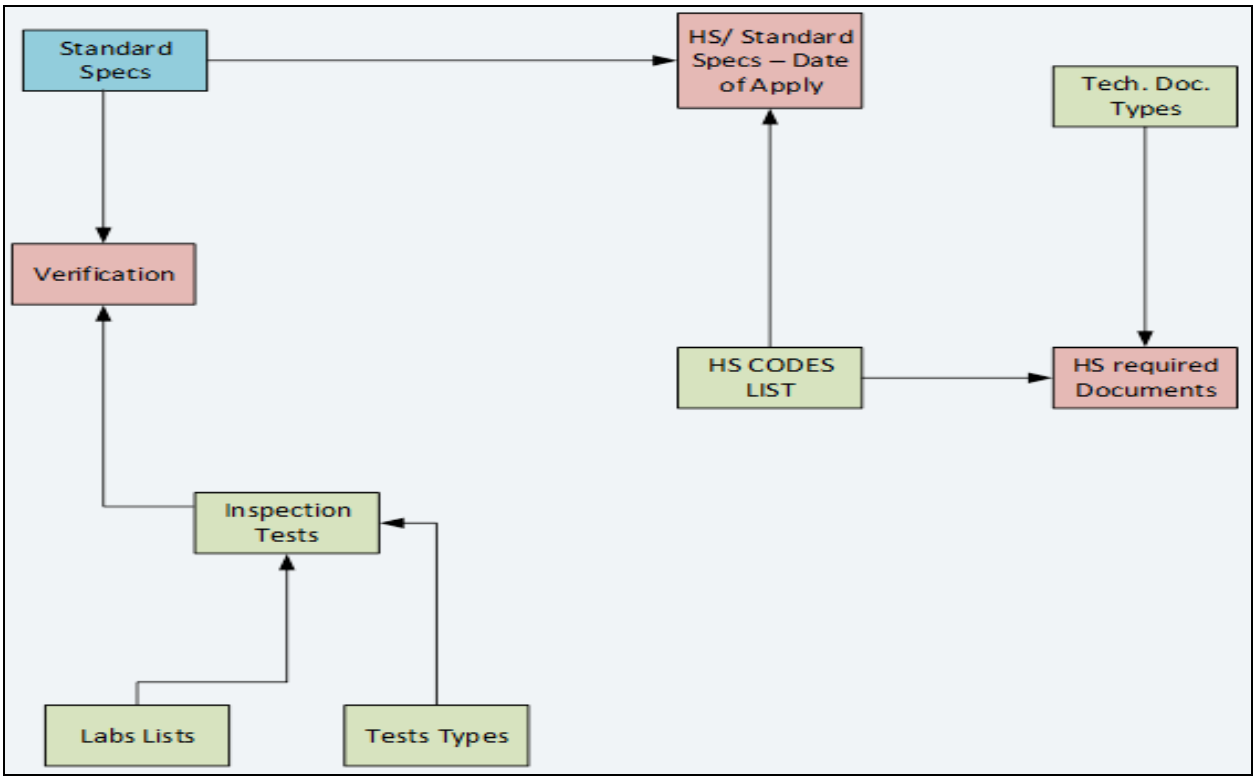

وبذلك عند ادخال صاحب الشأن البنود الجمركية في الإقرار المسبق على الدخول أو في الشهادة الجمركية يتم معرفة جميع المراحل التي سوف يمر بها هذا البند من:

- المستندات الواجب تقديمها
- الرسوم الجمركية المفروضة
- الجهة الخازنة المسئولة عنه
- جهات الفحص الرقابي التي ستقوم بالسماح بالإفراج بعد الفحص حتي يتم الإفراج النهائي من قبل الجمارك

ثانيا: آلية ربط وتحليل منافيست الوارد والصادر

عند ورود المنافيست سواء للوارد أو الصادر من شركات الشحن متضمنا رقم الإقرار المسبق علي القدوم (DID)، يتم عمل الآتى:

- يقوم النظام بتحليل البيانات الموجودة في المنافيست ومقارنتها بالبيانات التي سبق ادخالها سواء في الإقرار السابق على القدوم أو في طلب الإفراج الجمركي عن طريق رقم DID
- يقوم النظام بتحليل أنواع البضائع الموجودة واخطار هيئة الميناء لتخطيط حركة الميناء واستباق معرفة البضائع التي تتطلب احتياطات مختلفة في التعامل مثل الكيماويات.
- يعطي النظام أولويات للإفراج عن بوالص الشحن الموجودة في المنافيست حسب أولوية ادخال طلب الإفراج الجمركي.
- يقوم النظام بإرسال المنافيست وأولويات الإفراج للجهات الخازنة حتى تقوم بعملية التخزين حسب هذه الأولويات وبذلك يتم تسهيل إخراج الشحنة سواء للفحص أو الإفراج
- يقوم النظام باخطار الجهات الرقابية بالأولويات حتى يتم الاستعداد وتسريع عملية الفحص، ومن ثم تسريع الإفراج الجمركي
- مستقبلا، يتم استخدام هذا البيان في معالجة نموذج المخاطر حتى يتثنى تصنيف الشحنة على أي مسار.

ثالثا: آلية ربط وتحديث البيانات المرجعية

البيانات المرجعية هي البيانات الخاصة بتكويد الشركات والمستوردين والمصدرين والمتعاملين مع الجمارك والرقابة على الصادرات والواردات ...إلخ.

ولضمان توحيد هذه البيانات في جميع الجهات يجب أن يكون مصدر ادخالها واحد مع إمكانية استخدامها من الجهات المسموح لها.

وسوف يتيح النظام واجهة أمامية على (portal) لقطاع التجارة من الشركات، المستوردين، المصدرين، المخلصين الجمركيين، شركات الشحن، الجهات الخازنة غير الحكومية .... إلخ، وذلك بهدف عرض الخدمات الحكومية المقدمة من منظومة النافذة الواحدة للتجارة، كما يلى:

- طلب تسجيل على المنظومة يتم ادخال البيانات الخاصة بهم وإرفاق المستندات المطلوبة
- بعد التأكد من هذه البيانات يتم تحديد ميعاد للمعنيين في هذه الشركات للتقدم بأصول المستندات المرفقة
- بعد مطابقة هذه المستندات يتم إصدار رقم موحد يتم التعامل به في أي إجراء يتم اتخاذه في المنظومة بأكملها
- لن يتيح النظام لأي شركة باختلاف نوعها التعامل مع المنظومة بدون عملية التسجيل، وبالتالي يتم تنقيح بيانات التسجيل للمستوردين والمصدرين والمخلصين والتوكيلات الملاحية واي متعامل آخر.
- توحيد رقم التعامل في المنظومة يتيح تتبع عمل هذه الشركات من خلال المنظومة كلها و كشف أي تلاعب يتم ومنح نقاط تقييم لهذه الشركات تساهم في بناء نموذج المخاطر.

رابعا: آلية ربط الموافقات الاستيرادية (خاصة للأدوية) بإقرار السابق على القدوم

- ستتيح الواجهة الأمامية للمنظومة (portal) إمكانية طلب الحصول على الموافقات الاستيرادية من قبل المستوردين المعتمدين للشحنات التي تتطلب ذلك مثل الأدوية، ويتم الإقرار فيها بالبنود الجمركية المطلوبة في الموافقة وكمياتها وإرفاق المستندات المطلوبة.
- تقوم الجهة الرقابية المعنية بفحص المستندات ويقوم النظام بتحديد ميعاد لصاحب الشأن حتى يقوم بتقديم أصول المستندات.
- تقوم الهيئة الرقابية بإصدار الموافقة الاستيرادية واخطار صاحب الشأن عن طريق النظام.
- عند قيام صاحب الشأن بعمل الإقرار السابق على القدوم سيقوم بادخال رقم الموافقة الاستيرادية التي سبق له الحصول عليها ويقوم النظام بالتأكد من وجود هذا الرقم وصلاحيته ومطابقة بنود وكميات البضائع الواردة في الإقرار مع البنود وكمياتها الواردة في الموافقة الاستيرادية.
- لن يكون متاحا للمستورد ادخال بنود خارجة عن الموجودة في الموافقة الاستيرادية أو كميات تتعدي الكميات المصرح بها له.

البيئة التقنية لمنظومة النافذة الواحدة لتيسير التجارة

قام فريق البحث والدراسة بتطوير بيئة تقنية لميكنة العلاقة بين أطراف العملية التجارية من جانب والجهاز الإداري للدولة من جانب آخر بحيث يمكن لأصحاب الشأن من المجتمع المدني أو من الشركات العاملة في مجال التخليص الجمركي أو شركات النقل أو الاستيراد ... إلخ تقديم طلباتهم وفى المقابل يتم تنفيذها إلكترونيا بين وحدات الجهاز الإداري للدولة ثم الإفادة عن موقف الطلب سواء بالتنفيذ أو بطلب استيفاء مستندات إضافية أو بالرفض.

ويوضح الشكل التالى (١٧) البيئة التقنية التي تم تصميمها لتنفيذ منظومة النافذة الواحدة:

الشكل رقم ١٧: البيئة التقنية لمنظومة النافذة الواحدة لتيسير التجارة

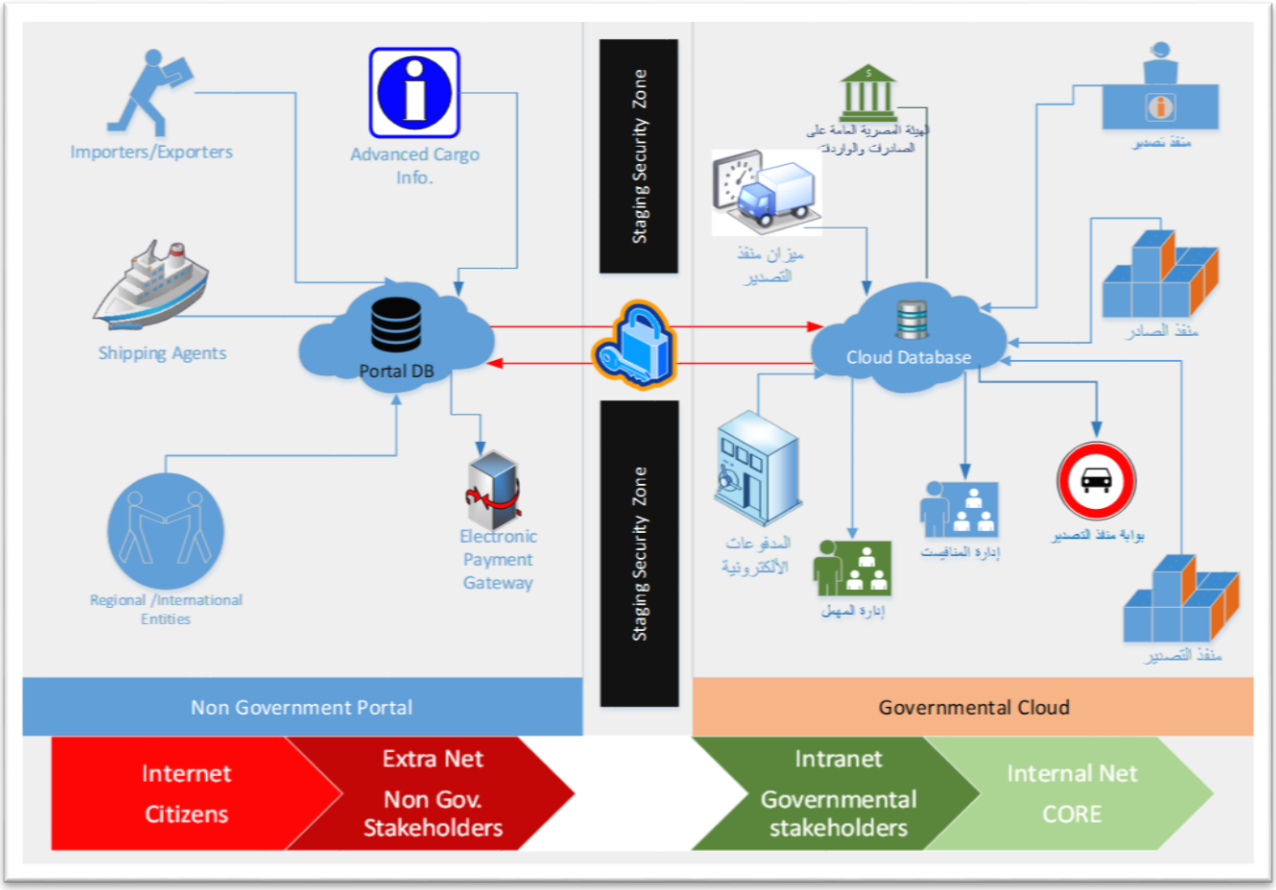

وتنقسم البيئة التقنية للنافذة الواحدة لتيسير التجارة إلى ما يلى:

1- الواجهة الأمامية: منصة إلكترونية مخصصة للشركات التي لها حق الاستخدام (شركات التخليص الجمركي – شركات الاستيراد والتصدير – الوكلاء الملاحيين- شركات الشحن –جمارك الدول الإقليمية– جمارك الدول العالمية...إلخ) وتهدف هذه المنصة إلى توفير كافة الخدمات الحكومية المتعلقة بالإفراج الجمركي عن البضائع (وارد- صادر-ترانزيت) وأي معاملات أخرى مستجدة تخدم العلاقة بين المجتمع التجاري من جانب والحكومة المصرية من جانب آخر، كما تستخدم أيضا للربط مع النظراء الحكوميين الإقليميين أو الدوليين.

2- منصة التأمين البينية للتداول البياني: وهي منصة بينية تقع بين منصة الواجهة الأمامية ومنصة الواجهة الخلفية بهدف تأمين تداول البيانات بين المنصتين.

3- الواجهة الخلفية: منصة إلكترونية لخدمة وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف ميكنة الدورات الإجرائية المختلفة والتكامل والترابط بين وحدات الجهاز الإداري للدولة على مستوى الإجراءات ومستوى البيانات.

عاشرا: تأثير خفض زمن الإفراج الجمركي على النشاط الأقتصادي - حالة عملية[1]

مقدمة عامة

من المؤكد أن تيسير الإجراءات والتطور التكنولوجي لهما تأثير مباشر وغير مباشر على كل من:

1- الزمن المستغرق في استيفاء المستندات

2- الزمن المستغرق في إنهاء الإجراءات الجمركية

3- التكلفة المالية لاستيفاء المستندات

4- التكلفة المستندية لإنهاء الإجراءات

ومن هنا، فإننا حتى نصل إلى خفض الزمن الكلي للإجراءات الجمركية لا بد من تيسير الإجراءات بإعادة هيكلتها أو هندستها ثم تطويرها تكنولوجيا، وبالتالي نضمن خفض الزمن الكلي للعملية الجمركية ككل.

ولقد قام الباحث بعمل حالة عملية بميناء الإسكندرية لدراسة تأثير خفض زمن الإفراج الجمركي على إيرادات الدولة السيادية من منظومة التجارة العابرة للحدود، ودراسة المردود الاقتصادى على تكلفة الفاتورة الاستيرادية في القطاع التجاري ومدى تأثر المؤشر العام للتجارة العابرة للحدود نتيجة هذا التغير.

واعتمدت الدراسة على مجموعة من البيانات الأساسية التي تم الاستعانة بها من تقرير أداء الأعمال (Doing Business Report) والبيانات الرسمية الصادرة من قطاع النقل البحري بوزارة النقل بجمهورية مصر العربية.

وتعتمد الحالة العملية على قياس مدى التغير على:

1- الإيرادات السيادية للدولة

2- المردود الاقتصادى على الفاتورة الاستيرادية ككل

3- مدى تأثر ترتيب مصر في مؤشر التجارة العابرة للحدود

وذلك بناء على خفض زمن الإفراج الجمركي ٢٤ ساعة فقط سنويا سواء على مستوى استيفاء المستندات أو على مستوى إنهاء الإجراءات الجمركية. وقد قامت الدراسة على مجموعة من المعطيات سنقوم بعرضها تفصيلا حتى يستطيع القارئ متابعة الحالة العملية تفصيلا.

معطيات الدراسة – بيانات أساسية

1- يتم حساب مكافئ للحاويات بالموانئ وهو TEU ويعنى وحدة مكافئ عشرون قدم، فمثلا الحاوية الأربعون قدم تساوى ٢ TEU

[1] **هذا الجزء من الدراسة تم بالتعاون مع شركة Software AG الألمانية المتخصصة في نظم العمل الإجرائية المميكنة.**

2- ترتيب مصر في مؤشر التجارة العابرة للحدود، طبقا لتقرير ٢٠١٨، هو ١٧٠

3- الوقت المستغرق في إنهاء الإجراءات الجمركية لعملية استيرادية هو ٢٤٠ ساعة

4- الوقت المستغرق في استيفاء المستندات لعملية استيرادية هو ٢٦٥ ساعة

5- التكلفة المالية لإنهاء الإجراءات الجمركية لعملية استيرادية هو ٥٥٤ دولار أمريكى بدون التعريفة الجمركية وذلك للمكافئ TEU.

6- التكلفة المالية للساعة في إجراءات الإفراج الجمركي هي ٢,٣١ دولار أمريكى /ساعة/TEU

7- فرضا أن العائد لمشغل الميناء والجمارك (كعائد تشغيل) هو ١٠٠ دولار أمريكى/TEU

8- حجم تداول الحاويات داخل ميناء الإسكندرية حوالى ١,٦ مليون TEU، عدد الحاويات الاستيرادية منه يمثل ٨٠٢,٣٣٨ TEU - سنة الأساس ٢٠١٧

9- معدل النمو السنوي في حجم الحاويات الوارد هو ٢,٥%

10-الدراسة قائمة على التغير الزمنى في مدة الإفراج الجمركي شاملا" استيفاء المستندات لمدة ٣ سنوات وبمعدل خفض سنوي قدره ٢٤ ساعة فقط.

الحالة العملية

تعتمد الدراسة على تحديد مدى زيادة قدرة الميناء على استيعاب عدد حاويات أكبر نتيجة سرعة إنهاء الإفراج عن الحاويات، حيث إن إيرادات الموانئ تأتي في المقام الأول من زيادة معدل تدفق الحاويات وبالتالي انخفاض زمن الإفراج معناه خروج حاويات من الميناء وبالتالي يصبح لدى الميناء القدرة على استقبال حاويات جديدة، وبالتالي يزيد معدل تدفق الحاويات للميناء والعكس صحيح.

إذن فإننا أمام علاقة طردية بين انخفاض زمن الإفراج الجمركي وبين معدل تدفق الحاويات للميناء. والجدول التالي رقم (٣) يوضح التغير في زمن الإفراج الجمركي، بينما يوضح الجدول رقم (٤) التأثير الناتج عن خفض الزمن الكلي للإفراج الجمركي في زيادة القدرة الاستيعابية للميناء بالمكافئ TEU.

الجدول رقم ٣: التغير في زمن الأفراج الجمركى

السنة	خفض المدة الزمنية	مدة الالتزام المستندية	مدة الالتزام الحدودي
سنة الأساس ٢٠١٧	0	265	240
Y2018	24	241	216
Y2019	24	217	192
Y2020	24	193	168

ويتضح من الجدول أننا قمنا بتخفيض زمن استيفاء المستندات وزمن الإفراج بـ ٢٤ ساعة سنويا مع اعتبار أن سنة الأساس هي ٢٠١٧ كما جاء بتقرير أداء الأعمال ٢٠١٨.

الجدول رقم ٤: التغير فى القدرة الاستيعابية للميناء نتيجة خفض زمن الإفراج الجمركى

Add Capacity - TEU	Add Capacity - Hrs	New - Hrs to process	OLD - Hrs to process	TEU Impacted
86,379	39,475,030	375,835,178	415,310,207	822,396.45
197,858	80,923,811	344,769,152	425,692,962	842,956.36
344,655	124,420,359	311,914,928	436,335,286	864,030.27

ويتضح من الجدول ما يلى:

1- أن العمود الأول يحسب كمية الحاويات السنوية استيراد بناء على سنة الأساس وهى كما في المعطيات بند ٩ والنمو السنوي كما جاء ببند ١٠.

2- العمود الثانى هو حاصل ضرب المدة الزمنية للإفراج الجمركي إجمالا (٥٠٥ ساعة) في عدد الحاويات.

3- العمود الثالث هو حاصل ضرب المدة الزمنية الجديدة للإفراج في السنة (بالجدول أعلاه) في عدد الحاويات السنوية – مثلا في عام ٢٠١٨ المدة الزمنية للإفراج أصبحت ٤٥٧ ساعة وعدد الحاويات ٨٢٢٣٩٦ مكافئ فأصبح زمن الإفراج الكلى للحاويات هو 375,835,178 متناظرا مع زمن الإفراج لنفس عدد الحاويات ولكن بنفس زمن الإفراج بدون خفض لعدد الساعات وهو 415,310,207.

4- العمود الرابع بالتالي أصبح عندنا فائض تشغيل قدره 39,475,030 وهو حاصل طرح العمود الثاني مع الثالث ويمثل فائض زمني يمكن تحويله لمكافئ حاويات كما في العمود الخامس.

5- العمود الخامس هو حاصل قسمة الفائض الزمني بالعمود الرابع على المدة الزمنية الجديدة بالجدول أعلاه وهى ٤٥٧ ليصبح المكافئ من الحاويات ٨٦٣٧٩ حاوية بالمكافئ.

وبعد أن توصلنا في آخر الجدول إلى عدد الحاويات التي يمكن استيعابها بالميناء نتيجة خفض زمن الإفراج الجمركي، لا بد من حساب الإيرادات والتكاليف المرتبطة.

ويوضح الجدول التالى (٥) حجم الإيرادات المتوقعة للدولة وحجم الخفض في تكاليف الفاتورة الاقتصادية المتوقعة نتيجة خفض زمن الإفراج الجمركي.

الجدول رقم ٥: مردود خفض زمن الإفراج الجمركي على النشاط الاقتصادي

Impact on Economy	Border Compliance Cost Reduction	GOV Revenue	Add Capacity - TEU	TEU
45,560,763	55.40	8,637,862	86,379	822396.45
93,399,565	110.80	19,785,773	197,858	842956.3613
143,601,831	166.20	34,465,473	344,655	864030.2703
282,562,159		62,889,108		

ويتضح من الجدول ما يلى:

1- العمود الأول – كما شرحنا سابقا – هو المكافئ من القدرة الاستيعابية للميناء بدون تغير زمن الإفراج. وطبقا لسنة الأساس ومعدل نمو قدره ٢,٥% سنويا.

2- العمود الثانى هو المكافئ من القدرة الاستيعابية للميناء من الحاويات الناتج عن خفض زمن الإفراج الجمركي الكلى.

3- العمود الثالث – تبعا للبند رقم ٧ من المعطيات – هو أن إيراد الدولة من الحاوية المكافئ هو ١٠٠ دولار أمريكى – إذن الإيراد الإضافى للدولة نتيجة خفض زمن الإجراءات هو حاصل ضرب العمود الثانى في ١٠٠ دولار وبالتالي يصبح الناتج إيرادات إضافية من البنية التحتية الحالية (الأصول الحالية).

4- العمود الرابع هو قيمة الانخفاض في التكلفة المالية كنتيجة لخفض زمن الإجراءات الجمركية مضروبا في سعر الساعة – كما جاء بالمعطيات، بند رقم ٦ وهو ٢,٣١ دولار امريكى وبالتالي تصبح في العام الأول ٥٥,٤٤ دولار أمريكي.

5- العمود الخامس هو حاصل ضرب العمود الرابع (قيمة الانخفاض في التكلفة المالية للإفراج الجمركي) في عدد الحاويات الإجمالى بالعمود الأول.

النتائج التي خلصت إليها الحالة العملية

يمكن تلخيص نتائج الحالة العملية لخفض زمن الإفراج الجمركي ٢٤ ساعة سنويا لمدة ثلاث سنوات في البنود التالية:

1- زيادة إيرادات الدولة بمبلغ إجمالي 62,889,108 دولار أمريكي.

2- خفض الفاتورة الاستيرادية للاستيراد بمقدار 282,562,159 دولار أمريكى

3- خفض زمن الإفراج الجمركي الكلى ليصبح ٣٦١ ساعة بدلا من ٥٠٥ ساعة

4- تحسين مؤشر التجارة برفعه ٩ درجات

5- تحسين مؤشر أداء الأعمال برفعه ٦ درجات